



أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك

التجارية الكويتية في منح الائتمان

**The Impact of the Kuwaiti Central Bank Preventive
Procedures in Alleviating the Rigidity of Kuwaiti
Commercial Banks in Granting Credit**

إعداد الطالب

عامر غزلان العازمي

الرقم الجامعي: 400920103

إشراف

الدكتور أسامة عمر جعارة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة - كلية الأعمال

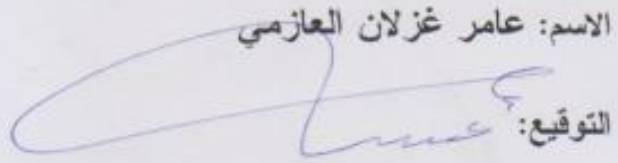
جامعة الشرق الأوسط

آيار/2012

التفويض

أنا الطالب عامر غزلان العازمي أفوض جامعة الشرق الأوسط تزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عامر غزلان العازمي

التوقيع: 

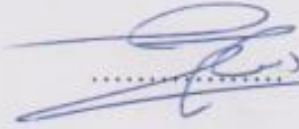
التاريخ: 2012/5/26

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الانتماء " وأجيزت بتاريخ: 26 \ 5 \ 2012 .

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة :



مشرفاً ورئيساً

الدكتور أسامة عمر عبد الجبار



عضو

الدكتور مضر علي عبد اللطيف



ممتحناً خارجياً

الدكتور فهد صالح لوندي

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً - صلى الله عليه وسلم - هادياً وبشيراً.
الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرة وباطنة، فلك الحمد يا رب كما ينبغي
لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور
أسامة عمر جعارة لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد
وإرشاد، ولما منحني من علمه ووقته طوال إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي
عليه، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام.

وكذلك لكل من سهّل لي مهمتي في إنجاز هذه الرسالة.

جزاكم الله جميعاً عني كل خير وسدد على طريق الحق خطاكم

الباحث

الإهداء

إلى روح والدي الغالي رحمه الله

وإلى والدتي الغالية أطل الله في عمرها، التي أفهمتني بعفوية صادقة أن العلم هو الحياة،

وأنارت أمام عيني شموع الأمل.

إلى أخوتي الذين غمروني بالمحبة والدعم المستمر

وإليكم يا من كنتم دائماً بجانبني تراقبون نجاحي وتقدمي، وتقدمون لي.. كل الحب.. وكل

الدعم..

لكم جميعاً أهدي عملي

مع المحبة والاحترام والعرفان

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ط	قائمة الجداول
ك	قائمة الملاحق
ل	الملخص باللغة العربية
م	الملخص باللغة الإنجليزية
1	الفصل الأول مقدمة عامة للدراسة
2	1-1 تمهيد.
3	2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها.
4	3-1 أهداف الدراسة.
5	4-1 أهمية الدراسة.
5	5-1 فرضيات الدراسة.
6	6-1 حدود الدراسة.
7	7-1 محددات الدراسة.
7	8-1 المصطلحات الإجرائية.
9	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
10	أولاً: الإطار النظري للدراسة.
10	1-2 تمهيد.

رقم الصفحة	الموضوع
12	2-2 البنوك التجارية.
14	3-2 مصادر التمويل الداخلي.
15	4-2 مصادر التمويل الخارجي.
16	5-2 بنك الكويت المركزي.
19	6-2 الرقابة في القطاع البنكي، مفهومها، أهميتها، وأنواعها.
25	7-2 الائتمان البنكي: ماهيته ونشأته، أهميته، تصنيفه، العوامل المؤثرة في حجمه، إجراءاته، ومراحل منحه.
36	8-2 إجراءات منح التسهيلات الائتمانية.
40	9-2 مراحل منح التسهيلات الائتمانية.
42	10-2 إجراءات البنك المركزي الكويتي للتخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.
42	1-10-2 الرقابة الكمية.
45	2-10-2 أدوات الرقابة النوعية (الكيفية).
45	3-10-2 أدوات الرقابة المباشرة.
46	ثانياً: الدراسات السابقة:
60	11-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.
62	الفصل الثالث منهجية الدراسة
63	1-3 منهج الدراسة.
63	2-3 مجتمع الدراسة.
64	3-3 عينة الدراسة.
64	4-3 أدوات الدراسة.
64	1-4-3 مصادر البيانات.
65	2-4-2 أنموذج الدراسة.
66	5-3 المعالجة الإحصائية.

68	الفصل الرابع تحليل النتائج
68	1-4 الإحصائيات الوصفية للجنس، العمر، المؤهل، الخبرة، والمستوى الوظيفي.
71	2-4 تحليل النتائج.
76	3-4 اختبار فرضيات الدراسة.
83	الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات
83	1-5 مناقشة نتائج الدراسة.
89	2-5 التوصيات.

90	المراجع والملاحق
90	المراجع.
97	الملاحق.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1/3	عرض لأسماء البنوك التجارية العاملة في الكويت	63
2/3	عدد أفراد عينة الدراسة	64
1/4	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس	68
2/4	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر	68
3/4	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	69
4/4	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة	70
5/4	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى الوظيفي	70
6/4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير إجراءات تصنيف التسهيلات الائتمانية	71
7/4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير تعليمات السيولة القانونية	72
8/4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير تخفيض سعر إعادة الخصم	73
9/4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير التوقف عن إصدار شهادات الإيداع	74
10/4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للخصم	75
11/4	نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر ذي دلالة إحصائية لإجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان	77
12/4	نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر ذي دلالة إحصائية لتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.	77
13/4	نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر تعليمات السيولة القانونية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.	78

79	نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة البنك المركزي الكويتي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان	14/4
80	نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر قيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر إعادة الخصم على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.	15/4
80	نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر قيام البنك المركزي الكويتي بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.	16/4
81	نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر قيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.	17/4

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم
97	استبانة المقابلة	1

أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية

في منح الائتمان

إعداد الطالب: عامر غزلان العازمي

إشراف: الدكتور أسامة عمر جعارة

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على إجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان الناجم عن الأزمة المالية العالمية. وقام الباحث باختيار عينه طبقية من موظفي الائتمان من بنك الكويت الوطني والبنك التجاري الكويتي وقد بلغ عدد أفراد العينة (76) فرداً بنسبة 60% وتم تحليلها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS)، وتم عمل مقابلات مع أفراد الدراسة من خلال مجموعة من الأسئلة المغلقة .

ولقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية كتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية، وتعديل تعليمات السيولة النقدية القانونية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للبنك المركزي الكويتي كتخفيض سعر إعادة الخصم والتوقف عن إصدار شهادات الإيداع وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان.

وفي ضوء هذه النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: أن يقوم البنك المركزي الكويتي بدراسة أسباب رفض البنوك التجارية الكويتية لطلبات التسهيلات المصرح بها من قبل تلك البنوك بهدف الوصول إلى نقاط الاتفاق لإيجاد حلول تكفل التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان، وتفعيل البنك المركزي الكويتي لأدوات السياسة النقدية وبما يكفل عدم لجوء البنوك التجارية الكويتية مستقبلاً لتوظيف السيولة النقدية الفائضة لديها من خلال هذه الوسائل الأمر الذي يعزز من توجه البنوك التجارية في منح الائتمان.

**The Impact of the Kuwaiti Central Bank Preventive Procedures in
Alleviating the Rigidity of Kuwaiti Commercial Banks in
Granting Credit**

Prepared by: Amer Ghezlan Alazmi

Supervised by: Dr. Osama Omar Jaara

Abstract

This study aimed to know the Kuwaiti Central Bank's procedures in alleviating the rigidity of the commercial banks in the granting the credits resulted from the global financial crisis. The researcher has selected a stratified sample of the credit employees from the Kuwaiti National Bank, and the Commercial Bank and used the (SPSS) statistical package, to analyze the results of the questionnaires.

The study reached a number of results, The most important are that there is a statistically significant effect of Kuwaiti Central Bank's preventive procedures such as modification the credits facilities categorizing, and amending the legal cash flow instructions regarding the rigidity of the Kuwaiti commercial banks in granting the credit, Also, the study found a statistically significant effect of the indirect instruments of the Kuwaiti Central Bank such as reducing the price of re-discounting and stopping issuing deposit certificates, and reducing the compelling reserve ratio on the commercial banks rigidity in granting the credit.

In the light of these results, the study introduced a set of recommendations, the most important are: the Kuwaiti Central Bank to conduct a study regarding the reasons of the Kuwaiti commercial banks rejection of the suggested applications by those banks in order to reach the agreement point to find the resolutions that alleviate the rigidity of the banks in granting the credit, The Kuwaiti Central Bank was also recommended to activate the monetary policy instruments to guarantee that the Kuwaiti commercial banks will enhance their credit granting.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها.

3-1 أهداف الدراسة.

4-1 أهمية الدراسة.

5-1 فرضيات الدراسة.

6-1 حدود الدراسة.

7-1 محددات الدراسة.

8-1 المصطلحات الإجرائية.

الفصل الأول

مقدمة عامة للدراسة

1-1 تمهيد:

تمارس البنوك التجارية منذ نشأتها دوراً مهماً في عرض النقد، وبالتالي في التضخم، مما دفع الحكومات إلى التدخل في أعمال هذه المؤسسات للسيطرة على عرض النقد للتأثير في حالة الاقتصاد. وتقوم الدولة بذلك من خلال البنك المركزي الذي يستخدم عدداً من الأدوات في هذه العملية لأهمية هذه البنوك في الاقتصاد، مما دفع الحكومات أيضاً لوضع قوانين تنظم العمل المصرفي لحماية أموال المودعين الذي يستخدم عدداً من الأدوات في هذه العملية أيضاً. فأصبحت البنوك المركزية تلعب دور المراقب على البنوك من خلال السلطات التي منحها إياها القانون. (حماد: 2007، ص:23).

وقد واجه العالم منذ صيف عام 2008 أزمة مالية كبرى ضربت عدداً من كبريات المؤسسات المالية العالمية في الدول الكبرى، لذلك اتخذت الحكومات حول العالم التدابير التي من شأنها الحد من آثار هذه الأزمة وامتدادها ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. إلا أن الآثار السلبية لها استمرت بالتفاقم لتطال بعض الدول وتضعها على حافة الإفلاس بسبب انغماس عدد من بنوك هذه البلدان في عمليات إقراض ضخمة تفوق حجم الناتج المحلي لديها، مما جعل هذه الأزمة تستحق وصف الكارثة المالية التي لا نظير لها منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي ولتبقى هذه الأزمة مرحلة في التاريخ الاقتصادي العالمي (فرحان: 2009، ص33).

إن عملية الرقابة على الائتمان الذي تمنحه البنوك لعملائها عملية في غاية الأهمية لما ينطوي عليها من مخاطر على البنك نفسه وعلى المودعين وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام.

لذلك تجد أن للبنوك المركزية سياسة واضحة ومدروسة في الرقابة على الائتمان. ويقصد بالرقابة على الائتمان قيام البنك المركزي باستخدام أساليب وأدوات معينة في السيطرة على الاستثمارات والتسهيلات المصرفية التي تقوم بها البنوك وتوجيهها في ظل القوانين المعمول بها لتحقيق أهداف معينة. ويتطلب هذا إيجاد نظم معلومات فعالة ليتمكن البنك المركزي من القيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

يشار إلى أن البنك المركزي الكويتي خفض في العام (2010) سعر الفائدة للإقراض الرئيسي بواقع نصف نقطة مئوية اعتباراً من التاسع عشر من شهر نيسان من العام (2010) في خطوة تهدف إلى حفز النمو في ظل تراجع الضغوط التضخمية كما عزا البنك المركزي هذا الإجراء إلى تعميق الركود في الاقتصاد العالمي وتقلص الضغوط التضخمية وامتداد آثار ذلك على الاقتصاد الإقليمي والوطني بالإضافة إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي الكويتي إلى (4%) خلال فترة الربع الرابع من عام (2010) مقارنة بنسبة (9.9%) في الربع الرابع من عام (2009). (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي: 2010، ص5).

لذلك تأتي هذه الدراسة للتعرف على أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي في

التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان في ظل الأزمة المالية العالمية.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

من الملاحظ ان العديد من الدول قد تأثرت بالأزمة المالية العالمية، الأمر الذي انعكس على نشاطات البنوك في منح الائتمان المصرفي، وهذا بالتالي أدى إلى قيام البنوك المركزية بإصدار تعليمات جديدة لمواجهة هذه الأزمة ولتشجيع البنوك على منح الائتمان المصرفي.

وقد واجهت البنوك الكويتية صعوبات عدة فيما يتعلق بمنح الائتمان المصرفي خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي واجهتها الدول في ظل الأزمة المالية العالمية.

وبما أن البنوك قد أغفلت التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرتهم بفائدة بسيطة في بداية الأمر ومن ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض مما أوجد طلباً متزايداً على العقارات إلى أن تشبعت السوق، فقد أدى ذلك إلى انخفاض أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد وكانت البنوك قد باعت هذه القروض إلى شركات التوريد التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط ببعضها ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين عن السداد وبالتالي حدثت المشكلة.

وبناء على ما تقدم فإنه يمكن حصر عناصر مشكلة الدراسة بإيجاد إجابات للأسئلة التالية:

1. ما أثر الإجراءات الوقائية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد

البنوك العاملة في دولة الكويت في منح الائتمان ؟

2. ما أثر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للبنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد

البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان ؟

1-3 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. التعرف على إجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية

الكويتية في منح الائتمان.

ب. اختبار فيما إذا كان هناك أثر لإجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد

البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان الناجم عن الأزمة المالية العالمية.

4-1 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول أحد الموضوعات المحاسبية الحديثة، مما يشكل إضافة جديدة في ميدان المحاسبة من حيث إن هذه الدراسة هي الأولى حسب حدود علم الباحث والمتعلقة بالبنك المركزي الكويتي.

كما تتبع أهمية الدراسة من استفادة الفئات التالية منها:

- 1- جميع المهتمين بالقطاع المصرفي.
- 2- الباحثون من خلال جعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة.
- 3- القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال التعرف على الطرق والآليات التي يمكن من خلالها تجنب أثر الأزمة الاقتصادية.

5-1 فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة عن أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها، فقد تمت صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

Ho1: الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

Ho1-1: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعديل تعليمات

تصنيف التسهيلات الائتمانية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

Ho1-2: الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعديل تعليمات السيولة القانونية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

Ho2: الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للبنك المركزي الكويتي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان، ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

Ho2-1: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر إعادة الخصم على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

Ho2-2: الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

Ho3-3: الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

6-1 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: البنوك التجارية الكويتية والبنك المركزي الكويتي.
- الحدود الزمانية: جرت هذه الدراسة في العام 2012.

- الحدود الموضوعية: تتحدد نتائج هذه الدراسة من خلال البيانات والقوائم التي سيتم الحصول عليها من البنك المركزي الكويتي والمتعلقة بمنح الائتمان إضافة للبيانات والمعلومات التي سيتم الحصول عليها من البنوك التجارية الكويتية.

7-1 محددات الدراسة:

- 1- قلة الدراسات السابقة نسبياً والمتعلقة بالبنك المركزي الكويتي حسب حدود علم الباحث، وخصوصاً الدراسات الكويتية.
- 2- صعوبة الحصول على بعض البيانات والنشرات الخاصة بالبنك المركزي وذلك لسرية بعض المعلومات عن القطاعات الاقتصادية الكويتية ومنها قطاع البنوك.
- 3- خصوصية بعض المعلومات المتعلقة بالبنوك وخاصة فيما يتعلق بمنح الائتمان.
- 4- اقتصرت الدراسة على الأساليب الكمية والنوعية التي قام بها البنك المركزي الكويتي مع استثناء الإجراءات المنفذة من قبل الحكومة التي هدفت إلى حماية الجهاز المصرفي والاقتصاد من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

8-1 المصطلحات الإجرائية:

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة كما يلي:

أولاً: إجراءات البنك المركزي الكويتي:

1- أدوات السياسة النقدية (غير المباشرة)

- سعر إعادة الخصم: هو سعر فائدة يتقاضاه البنك المركزي لقاء خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية وبذلك يستطيع التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه هذه البنوك لمن يطلبه (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي: 2010، ص6).

- حجم شهادات الإيداع: هي أداة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية وتقوم البنوك بإصدارها بالدولار الأمريكي أو أي من العملات الأجنبية مقابل الاحتفاظ بغطاء يقابلها من الأسهم المحلية (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي: 2010، ص7).

- نسبة الاحتياطي الإلزامي: التزام كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية وودائعه بشكل رصيد دائم في البنك المركزي (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي: 2010، ص8).

2- الإجراءات الوقائية (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي: 2010، ص9).

- تعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية: هي منح تسهيلات جديدة ضمن سقف محددة للعملاء المصنفة تسهيلاتهم ديون تحت المراقبة (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي: 2010، ص9).

- تعديل تعليمات السيولة القانونية للبنوك: وتعني تعديل تعليمات قدرة البنك على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي: 2010، ص9).

ثانياً: منح الائتمان: هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً؟ بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية محددة وبشروط معينة لقاء عائد مالي وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي: 2010، ص9).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري للدراسة.

1-2 تمهيد.

2-2 البنوك التجارية.

3-2 مصادر التمويل الداخلي.

4-2 مصادر التمويل الخارجي.

5-2 بنك الكويت المركزي.

6-2 الرقابة في القطاع البنكي، مفهومها، أهميتها، وأنواعها.

7-2 الائتمان البنكي: ماهيته ونشأته، أهميته، تصنيفه، العوامل المؤثرة في حجمه،

إجراءاته، ومراحل منحه.

8-2 إجراءات منح التسهيلات الائتمانية.

9-2 مراحل منح التسهيلات الائتمانية.

10-2 إجراءات البنك المركزي الكويتي للتخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.

1-10-2 الرقابة الكمية.

2-10-2 أدوات الرقابة النوعية (الكيفية).

3-10-2 أدوات الرقابة المباشرة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

11-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

1-2 تمهيد:

يستعرض الباحث فيما يلي الإطار النظري المتعلق بموضوع الدراسة الذي يتناول محاور عدة كالأزمة المالية، والائتمان البنكي ونشأة البنك المركزي، والرقابة التي يمارسها، ومن ثم عرض للدراسات السابقة التي تتناول في مجملها المحاور السابقة وكما يلي:

أولاً: الإطار النظري

يقع البنك المركزي الكويتي على رأس الجهاز البنكي الكويتي وهو السلطة النقدية في الدولة، ويهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الكويتي وتشجيع النمو الاقتصادي المضطرب على البنوك العاملة في الكويت، وهو يطبق طريقة واحدة للرقابة مثل الاحتياطي النقدي الإلزامي، السيولة القانونية، السقوف الائتمانية، إعادة الخصم، المقرض الأخير وغيرها من السياسات النقدية التي يطبقها البنك المركزي الكويتي.

ويستخدم البنك المركزي الكويتي الوسائل التالية لتحقيق أهدافه والمتعلقة بالبنوك

المرخصة (النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي: 2010، ص9):

1- تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

2- العمل كبنك للبنوك المرخصة.

3- مراقبة البنوك بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق المودعين والمساهمين.

وهو يقوم باستخدام هذه الوسائل من خلال الأدوات التالية:-

أولاً: الرقابة الكمية: (أدوات السياسة النقدية غير المباشرة): يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية من التأثير على كمية أو حجم الائتمان البنكي أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض التي تقوم بها أطراف الائتمان البنكي والمتمثلة في الأجهزة والمؤسسات البنكية والمالية والحكومات والأفراد.

وأن استخدام أدوات الرقابة الكمية بغرض التأثير على كمية الائتمان البنكي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية وعلى هذا الأساس تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات الرقابة الكمية بطريقة توسعية أو تقييدية تجاه قدرة البنوك على منح الائتمان بحيث تكون نتائج هذه السياسة ملموسة في زيادة أو انخفاض كمية الائتمان البنكي وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد (الأحول، 2009، ص33).

ثانياً: أدوات الرقابة النوعية (الكيفية): إن الهدف الأساسي من استخدام وسائل الرقابة النوعية أو الكيفية هو التأثير على نوعية الائتمان البنكي من خلال ممارسة البنك المركزي لدوره في التأثير على أوجه استعمالات الائتمان البنكي المختلفة والذي يترك أثره على النشاط الاقتصادي. أما أدوات الرقابة النوعية فتتمثل في تحديد البنك المركزي لأسعار الفائدة على القروض والسلف (الدائنة والمدينة) وكذلك أسعار فوائد التأخير ووضع حد أعلى لبعض أنواع القروض البنكية. وتحديد المجالات والأنشطة التي يمكن للبنوك الاستثمارية ممارسة نشاطها الائتماني ضمنها، مما يعني استبعاد المجالات والأنشطة التي لا يرغب البنك المركزي تمويلها من قبل البنوك، لهذا فإن استخدام أدوات الرقابة النوعية من قبل البنك المركزي يكون موجهاً نحو تنظيم عمليات الائتمان والاستثمار البنكي وتوجيهه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية خصوصاً وأهداف السياسة الاقتصادية العامة عموماً.

2-2 البنوك التجارية:

البنك هو "جهة التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، وأحيانا تسمى بنوك الودائع لأنها تقوم بمهمة أساسية تقتصر دون غيرها من المؤسسات المالية أو البنكية تتمثل في عملية قبول الودائع الجارية وإقراضها للغير" (الشمري، 1989، ص20).

ويعد النشاط البنكي في الكويت من بين الأنشطة التي حققت تطوراً واضحاً وملحوظاً، حيث أنه وخلال فترة قصيرة حقق هذا الجهاز نمواً كبيراً حيث توسعت البنوك في الكويت في منح التسهيلات الائتمانية، مما أدى إلى النمو السريع في منح التسهيلات وإلى إعادة صياغة مفهوم البنوك من خلال وضع الضمانات الكافية للحفاظ على سير العملية البنكية وبالتالي سير البنوك في الكويت على الوجه الصحيح (النشرة السنوية بنك الكويت المركزي، 2010، ص12).

ومن خلال تعريف البنوك، يتم التعرف إلى طبيعة عمل البنوك التجارية ونشاطها الأساسي والمتمثل في تجميع وقبول الأموال والمدخرات من الجمهور سواء كان هذا الجمهور أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، ومن ثم إعادة توظيف هذه الأموال بطرق مدروسة تماماً لتعود بالنفع على البنك نفسه من خلال ضمان استرداد هذه الأموال مع ما يترتب عليها من الفوائد، وذلك لتحقيق الأرباح الملائمة لاستمرارية عمل البنوك وجاهزية البنك لتلبية أي طلب على الودائع مع أصحابها، فعملية الموائمة وإدارة الموجودات والمطلوبات بشكل كفؤ من العمليات الهامة جداً في البنوك، لأن طبيعة عمل البنوك التجارية يحتم عليها أن تتعامل مع السوق النقدي وهو سوق تمويل قصير الأجل والذي يتعامل مع الأدوات التمويلية للأجل التي تقل عن عام واحد سواء في قبول الأموال أو توظيفها على شكل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة.

ويعدُّ النشاط التمويلي للبنوك التقليدية في الأجل القصير المصدر الأساس والرئيس لإيراداتها من خلال توظيف الأموال على شكل توظيفات نقدية مثل إيداع النقد لدى البنك المركزي واستثمارات في الأوراق المالية التي تتمثل في الأذونات والسندات الحكومية والأسهم المتداولة للشركات المساهمة، والتسهيلات الائتمانية المتمثلة في منح الائتمان قصير الأجل من خلال تمويل عمليات الجاري مدين والقروض والسلف وخصم الكمبيالات، كما يمكن للبنك التجاري أن يحصل على الإيرادات من خلال توظيفات غير نقدية مثل فتح الاعتمادات المستندية بكافة أنواعها وإصدار خطابات الضمان، فبموازنة آجال التسهيلات الائتمانية مع آجال الودائع، تتحقق السيولة اللازمة لطلب العملاء لودائعهم وتجنب التوظيفات طويلة الأجل والتي يصعب تحويلها إلى سيولة دون خسارة وتحمل الكثير من المخاطر (التقرير السنوي البنك التجاري الكويتي، 2010، ص14).

ولكن مفهوم البنوك التجارية قد استمد من النظرة الانجليزية التي يرى أنصارها أن يبتعد البنك التجاري عن تمويل الأجل الطويل وذلك لأن البنك التجاري يتلقى موارده من مصادر قصيرة الأجل وأنه من غير الحكمة أن يوجهها إلى توظيفات واستخدامات طويلة الأجل حتى لا يؤثر على نسبة السيولة ويبقى حاضراً في تلبية أي سحبات وضمن المعدل المقبول لنسبة السيولة (رمضان، 1990، ص32).

وتسعى البنوك من خلال قيامها بالأنشطة المتعددة إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها السمعة التجارية في السوق البنكي، فبالسمعة يمكن تحقيق أهداف أخرى لأنها هي الرمز والشعار الذي يحقق بقية الأهداف كهدف تحقيق مستوى معقول من الربح والاحتفاظ بمركز مالي قوي وسليم، وهدف الموازنة بين السيولة والربحية والأمان والنمو والمشاركة في تنمية وتطوير المجتمع المحلي وتقوم البنوك التجارية بالكثير من الأنشطة من ضمنها الزيادة في

الموارد المتاحة بما يضمن تناسبا مع خطط التوظيف، وإدارة الموجودات والمطلوبات بشكل كفاء، وديمومة البحث عن أساليب خدمية جديدة تحت ظل إدارة مؤهلة ذات فعالية وكفاءة عالية وقادرة على توفير الضمان والأمان للعملاء والإيراد المستهدف للملاك (اللوزي، سليمان وزويلف، مهدي والطراونة، مدحت، 2007، ص52).

ويتألف ميزان البنك التجاري من جانبين أحدهما يتعلق بالموجودات والآخر يتعلق بالالتزامات وحقوق الملكية ويظهر في جانب الالتزامات وحقوق الملكية كافة مصادر الأموال التي يعمل بها البنك التجاري والتي يعتمد عليها هيكله التمويلي وعند استعراض جانب الالتزامات وحقوق الملكية سنرى أنه يحتوي على المصادر التالية:

2-3 مصادر التمويل الداخلي: Internal sources funds

وتشتمل على الحسابات الرأسمالية (حقوق الملكية) وهي الحسابات التي تمثل رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والاحتياطات ووجودها يخدم تغطية الخسائر التي يتعرض لها البنك كما يشكل ضمانا للمودعين، ويتكون من:

أ- رأس المال المدفوع Paid in Capital: وهو عبارة عن إجمالي ما دفعه أصحاب البنك أو إجمالي المبالغ التي دفعها المساهمون في تكوين البنك مقابل الأسهم المصدرة منه، وتمثل نسبة ضئيلة من أموال البنك وغالبا لا تتعدى 10% من جميع الالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية (Hubbard, 2005,p302).

ب- الأرباح المحتجزة: Retained Earnings: وهو عبارة عن الزيادة التي طرأت على حقوق المساهمين نتيجة للأرباح التي تحققت ولم يتم توزيعها على المساهمين، وتتدرج تحت مسمى الأرباح غير الموزعة أو الأرباح المحتجزة أو الأرباح المدورة من صافي الدخل (Hubbard, 2005, p302).

ج- الاحتياطات: Reserves: وهي عبارة عن إجمالي المبالغ التي تم اقتطاعها من الأرباح التي تحققت وذلك لمواجهة أي طارئ، ولتقوية المركز المالي للبنك ولكسب مزيد من ثقة المودعين، ولتنفيذ التشريعات المالية والبنكية في البلد (اللوزي وآخرون، 2007، ص52).

وتقسم الاحتياطات إلى الاحتياطي الإجباري الذي يفرضه القانون الكويتي رقم (32) لسنة 1968 بنسبة 10% من الأرباح الصافية قبل التوزيع وبعده أقصى حتى يتساوى مع ضعف رأس المال، مع العلم بأن تقرير بازل 3 يطالب بثلاثة أضعاف رأس المال. والاحتياطي الاختياري الذي يكون بتوصية من مجلس إدارة البنك التجاري وموافقة الهيئة العامة للمساهمين، ويتم اقتطاعه من الأرباح الصافية قبل التوزيع، وجرى العرف في الكويت اقتطاع نسبة 10% من أرباح العام. ويمكن التوصية بأي احتياطات أخرى، وبناء المخصصات اللازمة لتعديل قيم الأصول لتمثل القيم الحقيقية لها (النشرة السنوية بنك الكويت المركزي، 2010، ص12).

2-4 مصادر التمويل الخارجي: External Sources of Funds

تتألف مصادر التمويل الخارجية من ودائع العملاء بكافة أنواعها والأموال المقترضة من البنك المركزي الكويتي والبنوك الأخرى وإصدار سندات ملكية (التميمي، 2009، ص67).

أ- الودائع: Deposits

وهي عبارة عن إجمالي المبالغ التي أودعها العملاء لدى البنك، وتعد ديوناً مستحقة الأداء لأصحابها في ذمة البنوك التجارية، وتمثل المصدر الرئيس لمكونات الموارد البنكية وتتراوح في العادة بين 60% - 90% من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية ويجب أن لا تقل في أي حال من الأحوال عن 50% من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية في الميزانية (Madura, 1995, p422) بحسب رأي الخبراء في البنوك.

وتقسم الودائع بشكل عام إلى الأنواع التالية (فرحان، 2009، ص52):

❖ الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب: Demand Deposits

❖ ودائع التوفير: Saving Deposits

❖ الودائع الآجلة أو المربوطة الأجل: Time Deposits

ب- الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى:

يتم اللجوء إلى مثل هذا المصدر من التمويل في حالة عجز الموارد الذاتية عن تلبية عمليات التمويل أو عمليات السحوبات المفاجئة للودائع وتلجأ البنوك عادة إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أولاً قبل البنك المركزي وذلك لسرعة الإجراء ولانخفاض نسبة الفائدة على القروض المؤقتة ربما لليلة واحدة، وإن لم تستطع الاقتراض من البنوك الأخرى، يتم اللجوء إلى البنك المركزي (اللوزي وآخرون، 2007، ص35).

2-5 بنك الكويت المركزي:

تم إنشاء بنك الكويت المركزي بموجب القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المصارف، ليحل محل مجلس النقد الكويتي الذي أسس بموجب المرسوم الأميري رقم 41 لسنة 1960، وذلك لمسايرة تطور الأنشطة الاقتصادية المحلية في الداخل والخارج، وخاصة بعد تزايد أهمية دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وقد اقتصر دور مجلس النقد آنذاك على إصدار أوراق النقد والمسكوكات. ولم تكن لهذا المجلس الاختصاصات الأخرى الرئيسية التي تمارسها البنوك المركزية مثل رسم وتنفيذ السياسة النقدية والرقابة على البنوك (بنك الكويت المركزي، 2011، ص2).

هذا، وقد بدأ بنك الكويت المركزي في أول ابريل من عام 1969، في مباشرة أعماله

لتحقيق أغراضه المنصوص عليها في المادة 15 من قانون إنشائه التي تتمثل فيما يلي:

- 1- ممارسة امتياز إصدار العملة لحساب الدولة.
- 2- العمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وعلى حرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى.
- 3- العمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي.
- 4- مراقبة الجهاز المصرفي في دولة الكويت.
- 5- القيام بوظيفة بنك الحكومة.
- 6- تقديم المشورة المالية للحكومة.

رأس مال البنك (بنك الكويت المركزي، 2011، ص3):

يبلغ رأس مال البنك المركزي خمسة ملايين دينار كويتي، وقد دفعته الحكومة بالكامل، ويجوز بمرسوم أميري زيادة رأس مال البنك، وتؤخذ الزيادة من الاحتياطي العام للبنك.

مجلس إدارة البنك (بنك الكويت المركزي، 2011، ص4):

يتولى إدارة بنك الكويت المركزي مجلس إدارة يتكون من ثمانية أعضاء وهم: محافظ بنك الكويت المركزي رئيساً، وعضوية كل من نائب محافظ بنك الكويت المركزي، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، وأربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والمالية والمصرفية يعينون بمرسوم أميري لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

وتتمثل صلاحيات مجلس الإدارة كما حددتها المادة (26) من قانون رقم (32) لسنة

1968 فيما يلي:

- أ- رسم سياسة البنك النقدية والائتمانية.
- ب- تقرير الأمور المتعلقة بإصدار النقد وتداوله وسحبه من التداول.
- ج- تقرير نظام خصم وإعادة خصم الأوراق التجارية ومنح القروض والسلف وتحديد الضمانات المطلوبة.
- د- تحديد معدل الخصم وإعادة الخصم والفوائد والعملات التي يتقاضاها البنك عن القروض والسلف وخصم الأوراق التجارية.
- هـ- تقرير الأمور المتعلقة بتنظيم مهنة البنوك وأحكام الرقابة عليها.
- و- المداولة في طلبات السلف المقدمة من الحكومة.
- ز- تعيين الحد الأعلى للقروض والسلف التي يمكن منحها للبنوك العاملة في الكويت.
- ح- تحديد مقدار المبالغ المخصصة لشراء وخصم سندات القروض العامة أو أذونات خزينة الحكومة.
- ط- إنشاء غرف المقاصة.
- ي- إنشاء صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين وتقرير مساهمة البنك فيه.
- ك- إقرار تقديرات الإيرادات والمصروفات السنوية.
- ل- الاطلاع دوريا على وضع البنك وسير عملياته.
- م- الموافقة على ميزانية البنك السنوية وعلى حساب الأرباح والخسائر والحساب الختامي. وتعتمد موافقة مجلس الإدارة على تقدير الإيرادات والمصروفات أو على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر والحساب الختامي من وزير المالية والنفط.

ن- الموافقة على تقرير البنك السنوي الذي يرفعه المحافظ إلى وزير المالية وفقاً لأحكام المادة (50) من هذا القانون.

س- وضع التعليمات الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والتنظيمات الأخرى التي يراها كفيلة بتحقيق حسن إدارته.

ع- معالجة جميع الشؤون التي ينص هذا القانون أو أي قانون آخر على أنها من اختصاص مجلس الإدارة.

2-6 الرقابة في القطاع البنكي، مفهومها، أهميتها، وأنواعها:

يتأصل النشاط البنكي في مجمل عملياته في ممارسة دور الوساطة باستثمار الأموال وقبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية وتبادل عمليات التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية وغيرها من العمليات البنكية التي تلعب دوراً مهماً وبارزاً في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير بعض مستلزمات النهوض بها (أيوب، 2002، ص1).

ويتميز النشاط البنكي بخضوعه لرقابة الدولة، إذ بدأتها في حماية أموال المودعين خاصة وحماية الاقتصاد القومي بصفة عامة. وأخذت هذه الرقابة تعمل على حماية المدخرين والمستثمرين وأصحاب الودائع بتوجيه أموالهم نحو الاستثمارات المأمونة التي تخدم المجتمع وتدر عليهم عائداً مجزياً. ويؤكد البنكيون إلى أن القطاع البنكي من أكثر القطاعات الاقتصادية خضوعاً للرقابة وذلك يرجع إلى عدد من الأسباب (الهندي، 2008، ص257):

- تمثل البنوك المكان الذي يحتفظ المجتمع فيه بأمواله السائلة، وعليه فإن من الأهمية بمكان توفير الحماية والأمان لهذه الأموال من قبل أجهزة الرقابة، وترجم هذه الحماية من خلال الرقابة البنكية التي تمارسها أجهزة الرقابة على البنوك.

- نظراً للدور المهم الذي يمكن أن تلعبه البنوك في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية لما لديها من أموال، فإن السلطات الرقابية في بعض دول العالم المختلفة تعمد إلى التدخل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه استثمارات البنوك للأموال المتجمعة لديها.
- إن من أحد الخصائص الرئيسية للقطاع البنكي ارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمارات التي يقوم بها، لذا فإنه من الأهمية بمكان مراقبة استثمارات البنوك، وبالتالي الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها هذه البنوك.

مفهوم الرقابة البنكية:

تعددت مفاهيم الرقابة البنكية وذلك بسبب اختلاف وجهات نظر الباحثين إلى مفهوم الرقابة ودورها وأهميتها، لكن من الأمور المهمة في هذا الصدد أن نفرق بين الرقابة كمهنة والرقابة كوظيفة.

وبشكل عام يستخدم مفهوم الرقابة في البنوك في أحد الشكلين:

الشكل الأول (الرقابة كوظيفة): باعتبارها وظيفة أساسية من وظائف الإدارة تسهم في إعداد السياسات والأهداف والخطط والبرامج عن طريق التأكد من أن الخطط تترجم أهداف الوحدة (علبي، 2004، ص85)، لهذا تعبر الرقابة عن مجموعة الطرق والوسائل التي تستخدمها إدارة المنشأة للتأكد من أنها تسير نحو تحقيق أهدافها المرسومة، وإن ما تم التخطيط له يجري تنفيذه بأقل تكلفة، وأن الفرصة المتاحة يتم استغلالها بكفاءة.

ومن هذا المفهوم فإن الرقابة تعد بالغة الأهمية وتتطلب قيام الإدارة بمتابعة الأداء في البنك لمعرفة ما تم إنجازه من أهداف كما أنها تظهر نقاط القوة والضعف فتعمل على إصلاح

نقاط الضعف وتطوير نقاط القوة (الزعيبي، وعبيدات، 2007، ص69)، وتبدو عملية مستمرة ملازمة لمراحل التخطيط والتنفيذ.

الشكل الثاني (الرقابة كمهنة): ارتبط هذا المفهوم بمراجعة الحسابات التي تتم بواسطة أشخاص أو أجهزة فنية ومهنية مستقلة ومتخصصة بالرقابة ومراجعة الحسابات، هدفها القيام بنشاط تقييمي مستقل عن الإدارة بهدف التأكد من صحة العمليات المالية والبيانات المحاسبية ومشروعيتها والتحقق من كفاءة وفعالية أداء الإدارة في إنجاز أهدافها وبرامجها ومشاريعها (حجازي، 2005، ص433).

أهمية الرقابة البنكية

تتبع أهمية الرقابة والإشراف على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه البنوك في الحياة الاقتصادية للدول المختلفة وبما تملكه من دور اقتصادي واسع في المجتمع، وبما تنفرد به المهنة البنكية من تلقي وتوزيع للمال العام، وبما تتميز به من كونها محفظة المجتمع المالية والمصدر الرئيسي لفاعلية الائتمان، والرقابة على البنوك تهدف عدة فئات وكما يلي (سفير، 2000، ص331-332):

1. إدارة البنك لأنها تنتخب من قبل المساهمين لإدارة وتسيير عمل البنك نيابة عنهم، وبالتالي فهي المسؤولة أمام المساهمين عن ضمان استمرارية عمل البنك ونجاحه.
2. المودعون بصفتهم الممول الأكبر لأي بنك وذلك من أجل اطمئنانهم على ودائعهم.
3. الهيئة العامة للمساهمين (الملاك)، وذلك للاطمئنان على استثماراتهم في رأسمال البنك، وتحقيق أكبر عائد ممكن لهم.

4. المتعاملون والمستفيدون من تسهيلات البنك الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وذلك لضمان استمرارية نشاط عمل البنك، وضمان استمرارية استفادتهم من هذه التسهيلات والخدمات البنكية.

5. البنك المركزي (السلطات النقدية): لأن هدف البنك المركزي حماية المودعين والمقترضين وكل من له تعامل مع البنك، وذلك من أجل حماية الاقتصاد الوطني ككل من أي انحرافات سلبية لعمل إدارة البنك، كما أن البنك المركزي يهدف إلى توجيه السياسة النقدية والائتمانية للدولة، وهذا كله لا يتحقق إلا بالرقابة.

أنواع الرقابة البنكية

إن أنواع الرقابة وأساليبها تختلف وفقاً للنظام السياسي السائد في المجتمع، حيث يطبع هذا النظام الرقابة بطابعه الخاص ويخضع لفلسفته مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، لهذا فإن الأساليب المتبعة في الرقابة في بلدان العالم تختلف في جوهرها حسب الأيديولوجيات التي تتبناها هذه الدول (حزوري، 2006، ص 158-159).

2- رقابة وإشراف البنك المركزي على البنوك العاملة:

نظراً لأهمية العمل البنكي في النشاط الاقتصادي درجت التشريعات على إعطاء البنك المركزي الحق في وضع قواعد عامة للرقابة والإشراف على البنوك، وقد تطورت هذه الرقابة استناداً إلى الأساس الدستوري الذي ينبع من رغبة الدول بممارسة رقابة فعالة بواسطة أجهزة فنية مستقلة ومتخصصة في الرقابة البنكية، إذ قامت معظم الدول بتأسيس لجان للرقابة على البنوك إما بواسطة قوانين خاصة أو إعطاء الهيئات الرسمية الصلاحيات بتعيين اللجان للقيام بأعمال الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية.

تتبع أهمية الرقابة والتفتيش التي يقوم البنك المركزي بممارستها، من أن هذه الوظيفة تعد من أهم وأخطر وظائف هذا البنك، ويرجع هذا إلى أنه يعد المسؤول الأول عن وجود جهاز بنكي قوي وسليم ومنافس في آن واحد، ويمارس البنك المركزي رقابته على مؤسسات الجهاز البنكي بالوسائل التالية (إبراهيم، 1997، ص112):

1. ترخيص مؤسسات الجهاز البنكي وتفرعها: وينفرد البنك المركزي الأردني بسلطة ترخيص البنوك داخل وخارج الدولة، حيث تخضع عملية الترخيص لبنك محلي أو فرع لبنك أجنبي أو لا لمدى حاجة السوق المصرفي الكويتي والاقتصاد الكويتي لبنوك جديدة، وثانياً لمدى تحقيق هذا البنك أو الفرع لمعايير الترخيص الصادرة عن البنك المركزي التي تهدف إلى ضمان دخول بنوك تتمتع بالكفاءة والملاءة المصرفية، وبالتالي تعزيز تنافسية القطاع المصرفي الكويتي على المستويين الإقليمي والدولي.
2. الرقابة المكتبية: إذ يقوم البنك المركزي الكويتي بمراقبة الأوضاع المالية للبنوك من خلال تزويده بالبيانات والمعلومات بشكل دوري، حيث يتم تحليل هذه البيانات واحتساب أهم النسب والمؤشرات المالية للوقوف على الوضع المالي للبنوك، ومعرفة مدى تقيدها بالقوانين والأنظمة والتعليمات.
3. الرقابة الميدانية: إذ يقوم البنك المركزي الكويتي بزيارات ميدانية للبنوك للتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة بالإضافة إلى تقييم أوضاع البنوك بشكل شامل خاصة النواحي الإدارية والنوعية التي لا يمكن تقييمها من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية، إذ يستخدم البنك المركزي نظام (CAMEL) حيث يأخذ هذا النظام بالاعتبار عناصر رأس المال، نوعية الأصول، الإدارة، الربحية والسيولة.

3- الرقابة الخارجية:

يتمثل مفهوم هذه الرقابة بنطاق عمل الجهة التي تقوم بهذه الوظيفة سواء كانت حكومية أو خاصة، ولقد ارتبط مفهومها في القطاع العام بتفتيش الحسابات التي يقوم بها مفتشو الجهاز المركزي للرقابة المالية، أما مفهوم هذه الرقابة في القطاع الخاص فقد ارتبط بمراجعة الحسابات التي يقوم بها محاسبون قانونيون مستقلون.

هذا ولا بد من التمييز بين التدقيق الذي يعني الفحص الانتقادي والمنظم للتصرفات والأعمال، بهدف التأكد من صحة أدائها ومن ثم تقديم شهادة بمصادقية الحسابات وقائمة المركز المالي، وبين التفتيش الذي يعني تقييم أعمال الجهات الخاضعة للرقابة، وذلك للاطمئنان إلى مطابقة إجراءات التنفيذ للمفاهيم القانونية والمحاسبية والمحافظة على الأموال العامة واستثمارها الاستثمار الأمثل (جنبا، 1995، ص7).

وقد حددت القوانين والأنظمة البنكية أهم الصفات والشروط التي ينبغي على المراجع أن يتمتع بها، بالإضافة إلى مؤهلاته العلمية وخبراته العملية الواسعة خاصة في حقل الرقابة على البنوك، بالصفات التالية (مطر، 1986، ص139-140):

- المعرفة الكاملة بالقوانين والتشريعات والنظم والقواعد المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، فضلاً عن التعليمات التي توجهها السلطات النقدية لهذه المؤسسات إلى جانب متابعة تطورات الوضع الاقتصادي المحلي، خاصة تلك التي قد تؤثر على الأوضاع البنكية.
- الإلمام الشامل بالنظم المحاسبية والمالية ومتابعة تطور هذه النظم على النطاق الدولي، لتحسين أعمال الرقابة وإرشاد البنوك إلى إحداث ما توصل إليه علم المحاسبة والتدقيق.
- أن يتحلى بسمعة طيبة في المجتمع.

- أن يكتم السر البنكي.
- أن يتمتع بسلامة التفكير ويعتمد التجرد والواقعية في البحث، والاستقلالية التامة بالرأي غير مبال بالضغوط من أي جهة أتت حتى لو كلفه ذلك الاستقالة أو احتمال عدم تجديد عقده.

2-7 الائتمان البنكي: ماهيته ونشأته، أهميته، تصنيفه، العوامل المؤثرة في حجمه، إجراءاته، ومراحل منحه.

تواجه البنوك اليوم تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً والتي نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، الاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات، والاتجاه نحو اقتصاد السوق وإن سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي التي ينتهجها الكويت في الوقت الحاضر وما يرافق ذلك من إزالة القيود أمام الاستثمار، وشروع البنوك الخاصة بعملها، ألزمت البنوك المحلية بضرورة مواكبة التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة وذلك بالعمل دائماً على تدريب الكوادر البشرية، ونظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية، وبصفة خاصة البنية التكنولوجية والبحث عن الوسائل الممكنة لتخفيض تكاليف الخدمات البنكية وتحقيق عوائد مرتفعة للبنك، وهذا يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بالوظيفة الائتمانية للبنك على اعتبار أن المركز المالي لأي بنك يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعاً مهماً ضمن بنود المركز المالي، فسلامة محفظة القروض تؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان (الدغيم والأمين، 2006، ص5).

ماهية الائتمان البنكي ونشأته:

يعرف الائتمان لغة بأنه الثقة، ومعنى الائتمان في أضيق نطاق وأبسط صورة يتمثل في تقديم طرف لطرف آخر مقداراً من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر آخر من المال (غالباً ما يزيد عن الأول) في المستقبل، أي أن الائتمان عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بأجلة (الشمري، 2007، ص 20). وما زال يُنظر للائتمان البنكي كونه مقدار التسهيلات التي يحصل عليها الأفراد وشركات الأعمال من البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى لتمويل عمليات رأس المال الجارية مقابل كلفة يتحملها هؤلاء الأفراد وشركات الأعمال بسبب ذلك الاستخدام، ونظراً لكون المصدر الرئيسي لذلك الائتمان هو البنوك لذلك شاع تسميته بالائتمان البنكي (الزبيدي، 2002، ص 12).

ويعكس مفهوم الائتمان ضرورة توافر عدة أمور منها (الطاهر والخليل، 2002،

ص 40):

- 1- وجود علاقة مديونية، أي وجود دائن ومدين.
- 2- وجود مبلغ نقدي، يتم التنازل عنه حاضراً من قبل الدائن، مقابل مبلغ من المال يلتزم بدفعه الشخص المدين في المستقبل.
- 3- فترة السداد: وهي الأجل أو الفترة الزمنية ما بين تسليم المبلغ النقدي حاضراً واستلامه في المستقبل.
- 4- المخاطرة: وهو احتمال عدم دفع الدين في موعد استحقاقه مما يؤدي إلى خطر خسارة رأسمالية كبيرة.

إن أول أشكال العمل البنكي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت

لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد و ضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه من ممتلكات المقرض نفسه.

وبعد ذلك ومع تطور العمل البنكي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات البنكية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وإقراضها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبالتالي تم الانتقال من مهمة قبول الودائع إلى فعالية أخرى في غاية الأهمية للبنك وهي الإقراض والحصول من خلالها على الأرباح (الزبيدي، 2002، ص40).

أهمية الائتمان البنكي:

يلعب الائتمان البنكي دوراً مهماً في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية أيضاً، إلا أن هذه الأهمية تختلف تبعاً لاختلاف حجم التبادل وحجم المعاملات الاقتصادية والمالية بين الوحدات الاقتصادية. كما ويزداد حجم الائتمان البنكي مع زيادة حجم الطلب الاستهلاكي والاستثماري الأمر الذي يواكبه تحقيق معدلات نمو اقتصادية وتقدم اقتصادي ملحوظ.

كما يعدّ الائتمان البنكي أداة حساسة قد تؤدي إلى أضرار بالغة الأهمية في الاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان البنكي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لها آثار اقتصادية في غاية الخطورة.

ويلعب الائتمان دوراً مهماً في رفع كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك، ففي مجال الإنتاج فإنه يساعد على تطور الإنتاج من خلال توفير الأموال اللازمة لمن يحتاجها من المنتجين وخاصة المشروعات الكبيرة، وكذلك يساعد

الائتمان الأفراد المدخرين الذين لا يستطيعون استغلال مدخراتهم بأنفسهم، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم الطلب الكلي ومن ثم على مستوى تشغيل الموارد الاقتصادية وبالتالي له تأثيراته على مستوى الدخل القومي (الطاهر والخليل، 2002، ص50).

أما على مستوى البنوك التجارية فإن هذه الفاعلية تعدُّ من أهم المهمات والوظائف التي تقوم بها البنوك، لما تحصل عليه من خلالها من فوائد وعمولات تمكنها من دفع الفوائد على ودائعها وسداد مصاريفها المختلفة، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية، فهو الاستثمار الذي يضمن تحقيق الربحية العالية وهو قد يحمل البنك قدراً من المخاطر.

تصنيف الائتمان البنكي:

1- تصنيف الائتمان البنكي وفقاً لتاريخ الاستحقاق:

توفر البنوك التجارية أنواعاً متعددة من الائتمان البنكي تختلف عن بعضها بعضاً وفقاً لأجل استحقاقها فتقسم إلى:

أ- **ائتمان قصير الأجل:** وهو الائتمان الذي يُمنح لفترة قصيرة لا تتجاوز السنة ويمتاز هذا النوع من الائتمان بإمكانية تحويله إلى سيولة نقدية في مدة قصيرة، ويمنح لتمويل الإنتاج والمخزون والنشاط التسويقي، مما يعطي صورة متكررة لدورة رأس المال.

ب- **ائتمان متوسط الأجل:** وهذا الائتمان يتسم بأن مدته تصل لغاية خمس سنوات، وهو لغرض تمويل موجودات أو مشروعات معينة تحقق تدفقات نقدية مناسبة.

ج- **ائتمان طويل الأجل:** وتتجاوز مدته في العادة خمس سنوات لتصل إلى 25 سنة وعادة يستخدم لتمويل الاستثمار الإنتاجي وتكون فترة الاسترداد طويلة (حسين، 2002، ص13).

2- تصنيف الائتمان البنكي وفقاً للضمانة:

يقسم الائتمان البنكي وفقاً للضمانة إلى قسمين (زبيدي، 1996، ص11):

(أ) **ائتمان مضمون:** وهو يمنح لقاء ضمانات شخصية مثل كفالة أشخاص معروفين للبنك المقرض أو لقاء ضمانات عينية مثل الرهونات النقدية أو الرهونات العقارية أو رهونات الأسهم والسندات التجارية والمالية أو رهونات السيارات، أو الرهن الحيازي على البضائع والموجودات.

(ب) **ائتمان غير مضمون:** وهو يمنح بضمانة توقيع المقرض نفسه، وتؤخذ الاعتبار الشخصية للعميل المقرض وسلامة مركزه المالي بعين الاعتبار، وكذلك قيامه بتسديد التزاماته في مواعيدها المحددة باستمرار.

3- تصنيف الائتمان البنكي وفقاً للغاية أو الغرض:

ويقسم الائتمان البنكي وفقاً لمنظور النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام (الطاهر والخليل، 2002، ص50):

(أ) **الائتمان الاستثماري:** وهو يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل كالاستثمار في الأصول الثابتة كالأراضي مثلاً.

(ب) **الائتمان التجاري:** وهو الائتمان الذي يُمنح لشركات الأعمال لتمويل عمليات رأس المال العامل فيها، وهو ائتمان قصير الأجل.

(ج) **الائتمان الاستهلاكي:** ويُمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة الأخرى.

4- تصنيف الائتمان البنكي حسب طبيعة الجهة المقترضة (قطاع عام، قطاع خاص):

يُعدُّ القطاع الخاص العميل الرئيسي للبنوك في الدول التي تطبق الأسلوب الحر في إدارة اقتصادها، وتعتمد درجة توجه الحكومة والمؤسسات العامة للاقتراض المباشر من البنوك على عدة عوامل من أهميتها درجة تدخل الدولة في الاقتصاد (أبو عبيد، 2003، ص19)، وكلما توجهت الحكومة نحو الخصخصة قلَّ طلبها على ائتمان البنوك.

5- تصنيف الائتمان البنكي وفقاً لطريقة التسديد:

يصنف الائتمان البنكي حسب طريقة التسديد إلى نوعين:

أ) ائتمان يسدد بدفعة واحدة: بحيث يسدد كامل مبلغ الائتمان مع الفوائد والعمولة المترتبة عليه مرة واحدة.

ب) ائتمان يسدد بموجب أقساط: بحيث يسدد مبلغ التمويل وفوائده وفقاً لجدول زمني محدد وبتواريخ دفع محددة، وتتميز الأقساط بأنها أحياناً تكون متساوية وأخرى غير متساوية بحسب نوع الائتمان.

6- تصنيف الائتمان البنكي وفقاً لنوعه:

يقسم الائتمان البنكي إلى نوعين هما الائتمان المباشر والائتمان غير المباشر:

أولاً: الائتمان البنكي المباشر: ويعدُّ هذا النوع من الائتمان الأكثر شيوعاً في البنوك وهو يمثل دعماً مالياً مباشراً للعميل، ومن الأشكال الأكثر شيوعاً لصور الائتمان البنكي المباشر ما يلي (زبيدي، 1996، ص20-21):

1. الجاري المدين: ويقصد بالحساب الجاري مدين "هو اتفاق بين البنك وطالب الائتمان بموجبه يضع البنك ائتماناً نقدياً بشكل تسهيلات تحت تصرف العميل يسمح له بالسحب

منه بحيث يكون رصيد الحساب مديناً إلى حد معين أو بمعنى آخر إلى سقف أعلى متفق عليه مع العميل، وذلك خلال فترة الائتمان التي تكون في العادة سنة واحدة قابلة للتجديد".
والحساب الجاري مدين يمنح للغايات قصيرة الأجل المتكررة، والأصل أن يتم استعمال المخصصات في هذا الحساب لتمويل هذه الغايات القصيرة الأجل، ومن ثم إعادة المبالغ المسحوبة تدريجياً أو على دفعة واحدة إلى هذا الحساب ولهذا فإن الصفة من خلال عدد وحجم الإيداعات والسحوبات والمدى الذي تتحرك فيه الأرصدة.

2. القروض: وهي عبارة عن قروض قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل تمنحها البنوك للأشخاص الطبيعيين وكذلك الاعتباريين، وتنقسم القروض إلى أنواع بحسب الهدف ومجال استخدام القرض، فهناك قروض الأعمال التي تمنح للمنتجين الصناعيين أو التجار، وقروض عقارية تمنحها البنوك لتمويل شراء العقارات المبنية أو إنشائها أو تقسيم الأراضي، وأيضاً هناك القروض الاستهلاكية التي تمنح للأفراد لتمويل مشترياتهم وشراء السلع كالسيارات والأجهزة الكهربائية وغيرها. وهناك العديد من القروض الأخرى التي تمنح لغايات مختلفة.

وتمنح القروض على نحوين (زيدي، 1996، ص10):

أ) قروض محددة السداد: وهي قروض تمنح لتمويل غاية محددة غير متكررة ويتم الاتفاق على تسديد هذه القروض وفق جدول زمني معين ويمكن أن تكون عملية التسديد تدريجياً أو دفعة واحدة، كما يمكن أن تكون الأقساط متساوية، أو مختلفة القيم وذلك كل حسب الحالة التي يكون فيها التمويل.

ب) قروض متجددة: وهي قروض تمنح لغايات محددة ولكنها متكررة حيث تسمح طبيعة هذه القروض للعملاء بإعادة استعمال الأجزاء المسددة من القروض لنفس الغايات المتفق عليها وبنفس طريقة التسديد المتفق عليها أيضاً (زيدي، 1996، ص11).

3. الكمبيالات المخصومة: تعرف الكمبيالة بأنها تعهد ورقي يلتزم به المدين (صاحب أو محرر الكمبيالة) بدفع مبلغ الكمبيالة إلى الدائن (حامل الكمبيالة) في تاريخ محدد قابل للتعيين أو قابل لتسديد حال الاطلاع عليها، وغالباً ما تصدر الكمبيالة نتيجة صفقة تجارية معينة.

وإن عملية الخصم تعني أن يقوم البنك بدفع قيمة الكمبيالة التي لم تستحق بعد تظهيرها لصالح البنك تظهيراً ناقلاً للملكية ويقوم بخصم نسبة معينة من قيمتها والتي تعرف بسعر الخصم. وعلى الرغم من أن البنك في العادة يفضل الاحتفاظ بالكمبيالات المخصومة لحين استحقاقها، وذلك حتى يتمكن من الاستفادة الكاملة من مبلغ الخصم إذا احتفظ بالكمبيالة لحين تاريخ الاستحقاق، إلا أنه يمكن للبنك إذا احتاج إلى أموال سائلة أن يقوم بإعادة خصم الكمبيالات التي لديه في البنك المركزي.

وتتم عمليات خصم الكمبيالة على نحوين (زيدي، 1996، ص11):

أ) خصم الكمبيالة التجارية: وهنا يتم خصم كمبيالات للعميل محررة على مدينين آخرين لأمره أو مجبرة لأمره، وقد تكون مكفولة أو غير مكفولة من طرف ثالث، ويتم دفع صافي قيمة هذه الكمبيالات للعميل بعد نقل ملكيتها بالتظهير إلى البنك، وكذلك إضافة كفالة العميل نفسه كضامن لتسديد هذه الورقة في موعد استحقاقها، ويراعى أن تكون هذه الكمبيالات حقيقية وناشئة عن عمليات تجارية وليست مجاملة.

ب) خصم الكمبيالات المحررة لأمر البنك: يتم الخصم هنا لكمبيالات يحررها العميل على نفسه لأمر البنك ويمكن أن تكون هذه الكمبيالات موثقة بكفالة أشخاص آخرين.

هذا ويتم خصم الكمبيالات لتمويل مشتريات التجار أو المستثمرين من المواد الخام أو البضائع، وكذلك تمويل مبيعات آجلة وأحياناً تستخدم لتمويل تسديد بعض الالتزامات مثل البوالص الواردة.

4. بطاقات الائتمان: وهي بطاقة من البلاستيك أو على شكل شريحة إلكترونية، حيث تُعطي الفرصة لصاحبها الحصول على الائتمان الذي يريده ضمن شروط محددة (ارشيد، 1999، ص11). وهي تستخدم داخل البلد أو خارجه، ويمكن للعميل الشراء من خلالها أو السحب النقدي مقابل عمولة يستوفيهها البنك المصدر لها.

ثانياً: الائتمان البنكي غير المباشر: وفي هذا النوع من التسهيلات لا يقدم البنك نقوداً أو دعماً مالياً بشكل مباشر، إنما يضمن ويكفل العميل تجاه طرف آخر، أو أن يقدم له خدمات أخرى غير نقدية لتسهيل أعماله، ومن أشكال الائتمان البنكي غير المباشر ما يلي:

1. الكفالات البنكية (خطابات الضمان): وهي تعهد من البنك بدفع مبلغ معين لصالح جهة معينة (المستفيد) وخلال فترة محددة وذلك لضمان التزام العميل بتنفيذ التزام مالي، أو تعاقدية أو خلافه ويتقاضى البنك مقابل ذلك عمولة محددة من العميل المكفول (الأحول، 2009، ص33).

ج) الاعتمادات المستندية: تتراد أهمية هذا النوع من الائتمان البنكي غير المباشر مع تزايد أهمية التجارة الدولية في اقتصاديات العالم، إذ تعدُّ الاعتمادات الأداة التي تسهل وتنظم حقوق الأطراف المتعاقدة في التجارة الدولية، ويقصد بالاعتماد المستندي من الناحية القانونية أنه تعهد البنك المنشي بمقتضاه بأن يدفع لطرف ثالث يدعى المستفيد أو لأمره

مبلغاً من المال وفقاً لتعليمات العميل الآخر (زيدي، 1996، ص20)، مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقاً للشروط المتفق عليها.

(د) القبولات البنكية: وهي سندات مسحوبة على بنك من قبل عميل يطلب فيه من البنك أن يدفع لأمره أو لأمر شخص ثانٍ مبلغاً محدداً من المال في المستقبل في موعد محدد سلفاً (التميمي، 2009، ص13)، وهي من أقدم أدوات سوق النقد، وقابلة للتداول في سوق النقد حيث يمكن لأصحابها بيعها بخصم.

وتمثل القبولات البنكية إحدى أشكال الاقتراض، بحيث يصادق البنك على سحب معين لصالح (شخص معنوي أو طبيعي) فيصبح للسحب سمعة تمنحه قابلية التداول.

العوامل التي تؤثر على حجم الائتمان البنوك:

إن قدرة البنوك على خلق الائتمان ليست بقدره مطلقة، إنما هناك عوامل متعددة تتحكم بها، وتنقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

1- العوامل الداخلية: وهي العوامل المتعلقة بالبنك وتتبع من واقعه وسياساته الذاتية، ومن هذه العوامل (زيدي، 1996، ص40):

- الودائع: وهي مصدر الأموال الرئيسي لدى البنك لمنح الائتمان، وعلى حجم هذه الودائع تتوقف قدرة البنك على الإقراض، كما أن لاتساع قاعدة المودعين أثراً في مدى اطمئنان البنك إلى استقرار الودائع لديه، وبالتالي قدرته على الإقراض وكذلك التركيب الهيكلي للودائع من حيث نسبة الودائع المربوطة لأجل ومالها من أثر في سياسة البنك الائتمانية.

- رأس مال البنك واحتياطياته: وهما يشكلان الدرع الواقى لاحتمالات الخسارة وامتصاص آثارها، ومن جهة ثانية فإن هناك محددات داخلية ترتبط مباشرة بعلاقة

طردية مع رأسمال البنك واحتياطياته من حيث الحد الأقصى المسموح بإقراضه لعمل واحد بنسبة معينة من رأسمال البنك واحتياطياته.

- سياسة البنك من حيث مستوى السيولة النقدية المحتفظ بها: فكلما كانت سياسة إدارة البنك متحفظة وتميل إلى الإبقاء على جزء كبير من الأموال لديها على شكل نقد سائل، قل ذلك من فرص وسياسات الائتمان لدى البنك والعكس بالعكس.

- الضوابط الداخلية: ويقصد بها سياسات البنك الائتمانية المتعلقة بتحديد أنواع القروض المقبولة، ومجالات الإقراض غير المرغوب فيها، وتفويض صلاحيات الإقراض، وسياسات التسعير والضمانات وخلافها.

2- العوامل الخارجية: وهي مؤثرات ومحددات خارجية تؤثر في حجم الائتمان البنكي وتلتزم بها جميع البنوك التجارية (زبيدي، 1996، ص 40-41):

(أ) الطلب على الائتمان: فمن المؤكد أن منح الائتمان هو أساس خلق الائتمان، ففي حال عدم وجود طلب على الائتمان فإن ذلك سيؤثر على قدرة البنك في خلق الائتمان.

(ب) سياسات البنك المركزي: وهي مجموعة من الوسائل التي يلجأ إليها للتأثير في قدرة البنوك على خلق الائتمان إذ تتأثر هذه القدرة بزيادة أو نقصاً وذلك بنوع الوسيلة المستخدمة من السلطة النقدية.

(ج) الظروف الاقتصادية المحيطة: ويندرج تحتها حالات الانتعاش التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وبالتالي زيادة الطلب على الائتمان، أو حالات الركود التي حجم فيها المستثمرون عن الاستثمار وعن طلب الائتمان، كما أن للظروف السياسية انعكاساتها على تصرفات العملاء والبنك، ويضاف إلى ذلك الظروف الاجتماعية التي يعمل في ظلها البنك والمفاهيم السائدة فيه، ودرجة الوعي البنكي والاستثماري في

المجتمع والمفاهيم والأعراف السائدة في الجهاز البنكي والسياسات التنافسية بين البنوك.

(د) عوامل خاصة بالعميل: وتتمثل في صفات العميل الشخصية، ورأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد الالتزام، وكذلك الضمانات التي سيقدمها للبنك بمقابل حصوله على الائتمان فجميع هذه العوامل إما أن تساعد وتحفز البنك في منح الائتمان أو أن تقلل وتثبط من رغبته على تلبية طلبات الائتمان.

2-8 إجراءات منح التسهيلات الائتمانية:

أولاً: السياسة الائتمانية:

يعد وجود سياسة ائتمانية واضحة بمثابة أساس تبنى عليه عمليات منح التسهيلات الائتمانية في البنوك، ويطلق مفهوم السياسة الائتمانية على مجموعة المبادئ والأسس والأساليب التي من خلالها يمارس البنك وظيفة منح التسهيلات الائتمانية والقروض بشكل منظم، وتحتوي السياسة الائتمانية على مجموعة من القواعد والتعليمات التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغها وشروطها الرئيسية (السيسي، 1999، ص17)، وبما يحقق الأغراض الآتية (الحسيني، 2000، ص126):

- ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للموقف والحالات المتماثلة.
- توفير عامل الثقة لدى الموظفين والإدارة التنفيذية وبالتالي منع أية حالة من حالات التردد أو الخوف من الوقوع في الخطأ.

- تهيئة المرونة الكافية، أي سرعة التصرف واتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا، ووفقاً للحالة أو الموقف وخاصة عندما تكون ضمن إطار الصلاحية المخولة.

- تعزيز المركز الاستراتيجي والتنافسي في السوق المالي والبنكي.

وتختلف السياسة الائتمانية من بنك إلى آخر وفقاً لأهدافه، ومجال تخصصه وهيكله التنظيمي، وحجم رأسماله والظروف الاقتصادية السائدة والاحتياجات الائتمانية للمنطقة التي يعمل بها البنك، إذ يلتزم كل بنك بإتباع سياسة ائتمانية معلنة في دليل مكتوب يتضمن تعليمات ملزمة للعاملين في مجال منح، ومتابعة ومراقبة التسهيلات الائتمانية، مع بيان حدود وصلاحيات جميع المستويات الوظيفية والإدارية بالبنك، ولكل نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية التعليمات الخاصة به، غير أنها جميعاً تشترك في استنادها إلى قواعد وأسس السياسة الائتمانية، والتي تقوم البنوك باستمرار بتطويرها وتعديلها وتحديثها حسب مقتضيات وتطورات الظروف كما يقوم البنك المركزي عادة بإصدار القواعد الإرشادية أو الضوابط الائتمانية بهدف تحقيق الرقابة على البنوك، وأيضاً وضع قواعد للبنوك من أجل تخفيف حدة مخاطر التسهيلات الائتمانية.

كذلك فإن للسياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة تأثيرها في سياسة منح التسهيلات الائتمانية، من حيث رغبة الدولة في تشجيع التسهيلات الائتمانية لتنشيط الوضع الاقتصادي أو رغبة الدولة في تشجيع صادرات معينة، أو تنشيط المنشآت السياحية أو صناعة معينة أو إيجاد صناعات معينة في مناطق جغرافية معينة... الخ.

كما تركز السياسة الائتمانية في معظم البنوك على أسس محددة هي السيولة والربحية والضمان والمشاركة في خطط التنمية في توظيف مواردها المالية المختلفة، وهذه الأسس

توجب على الإدارة البنكية الأخذ بها ومراعاتها عند منح التسهيلات وتتمثل هذه الأسس: في الآتي

- السيولة: المقصود بسيولة العملية الائتمانية هو سرعة وسهولة تحويل هذه العملية إلى نقود فسرعة تحويل التسهيلات إلى نقود تتضمن الفترة الزمنية التي ستستغرقها قبل استحقاق التسهيلات. أما سهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود فترجع إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الموعد المحدد دون أن يضطر لأن يلجأ إلى غير موارده العادية إذا سارت الأمور بشكل طبيعي (رمضان، 1990، ص 21).
- الربحية: والمقصود بذلك حصول البنك على عوائد من التسهيلات التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة البنوك المختلفة وتحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية (فلوح، 1993، ص 101). لذلك تسعى البنوك دوماً لأن تكون إيراداتها أكبر من تكاليفها، إذ يحصل البنك على إيراداته الإجمالية من البنود التالية:

- الفوائد التي يتقاضاها البنك نتيجة قيامه بمنح التسهيلات الائتمانية.
- العمولات التي يحصل عليها البنك نتيجة تقديمه لبعض الخدمات البنكية للآخرين.
- إيرادات أخرى، وتشمل الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية، عوائد الاستثمار للأوراق المالية، وغيرها من الإيرادات الأخرى.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشتمل على ما يلي:

1. الفوائد المستحقة لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة وأصحاب الودائع بأنواعها المختلفة.
2. العمولات التي يدفعها البنك نتيجة قيام الغير بتقديم خدمات للبنك.
3. المصاريف الإدارية والعمومية المختلفة.

- الضمان: حيث يعمل على تقليل المخاطر الناجمة عن عدم التسديد من قبل المتعامل الذي يحصل على التسهيلات الائتمانية علماً بأن أساس كل عملية من عمليات التسهيلات الائتمانية هو الثقة بأن الأموال التي يمنحها البنك سوف ترجع إليه في الأجل المتفق عليه. ويستدعي التوصل إلى قرار بشأن مدى توافر الأمان للتسهيلات الائتمانية دراسة ما يلي (المختار، 1993، ص45-46):

- 1- أهلية المتعامل للتعاقد على التسهيلات الائتمانية آخذين في الاعتبار الشكل القانوني للمنشأة وحدود التسهيلات والتفويضات المخولة له.
- 2- السمعة التجارية للمتعامل ومدة انتظامه في الوفاء بالتزاماته.
- 3- الكفاءة الفنية والإدارية للقائمين على إدارة المنشأة طالبة التسهيلات، وخبرتهم السابقة، وما يتمتعون به من قدرات ومهارات.
- 4- مدى نجاح المنشأة في أعمالها، ومكانتها في السوق بين المنافسين.
- 5- المركز المالي للمنشأة وملاءمتها ومدى توازن هيكلها التمويلي، وكفاية رأس المال لتحقيق أغراضها.
- 6- حجم التسهيلات ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المتعامل ومدى ملاءمته لإشباع الحاجات المطلوب تمويلها.
- 7- مدة التسهيلات فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأدق للمخاطر المحيطة بالتسهيلات.
- 8- الظروف الخاصة بنشاط المتعامل، والمخاطر التي قد يتعرض لها في المستقبل بسبب الظروف الاقتصادية والتشريعات والتطور التكنولوجي.
- 9- ضمانات التسهيلات ومدى سلامتها وتعرضها لتقلبات الأسعار، وإمكانية مراقبتها.

2-9 مراحل منح التسهيلات الائتمانية:

من المعروف أن البنوك تتعامل مع التسهيلات الائتمانية من خلال قواعد حاكمة فهي تتعامل مع التسهيلات الائتمانية من خلال قاعدة أعرف عميلك (KYC) وذلك بمعرفة كل شيء عن طالب التسهيلات الائتمانية المقترح، ولا تمنحه التسهيلات الائتمانية إلا بعد دراسة وتحديد المركز المالي والائتماني له، للتأكد من قدرته على تسديد قيمة التسهيلات الائتمانية المطلوبة بالإضافة إلى ما يستحق عليها من فائدة وعمولات في الموعد المحدد، ولا ينتهي دور البنك عند مرحلة ما قبل منح التسهيلات الائتمانية بل إن البنك يقوم بمتابعة نشاط المتعامل من خلال زيارات موظفيه الدورية أو حتى الشهرية إذا اقتضت الحاجة وذلك من أجل التأكد من أن الأموال توجه إلى ذات النشاط الذي تم الموافقة على منح التسهيلات الائتمانية له.

مرحلة ما قبل منح التسهيلات الائتمانية

1. تبدأ دورة حياة التسهيل الائتماني بالطلب الذي يقدمه المتعامل إلى البنك حسب النموذج المعد لهذا الغرض، وفيه يطلب الموافقة على منحه نوعاً محدداً من التسهيلات الائتمانية ويجب أن يكون الطلب شاملاً ومستوفياً لكافة المعلومات المطلوبة.
2. الفحص الأولي لطلب التسهيلات الائتمانية: يقوم المسؤول المختص بالبنك بدراسة طلب المتعامل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقاً للسياسة الائتمانية في البنك وخاصة من حيث غرض التسهيلات وأجل الاستحقاق وأسلوب السداد.
3. المقابلة مع المتعامل: وهي من أهم الإجراءات إذ بواسطتها يستطيع المسؤول المختص بالبنك جمع واكتشاف الكثير من المعلومات عن المتعامل والتسهيلات المطلوبة.

4. زيارة المتعامل في مكان عمله: تعد زيارة المتعامل في مكان عمله من الأسس المهمة التي يبني عليها البنك قراره لدعم القناعة بكل ما سمعه من المتعامل.

مرحلة منح التسهيلات الائتمانية (حناوي، 2000، ص 280):

1. التحليل الائتماني للتسهيلات الائتمانية: يتم في هذه المرحلة تحليل متكامل لعناصر المخاطر الائتمانية المحيطة بطلب التسهيلات الائتمانية المطلوبة بناء على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالمتعامل لمعرفة إمكانيات المتعامل الائتمانية.

2. اتخاذ القرار والتعاقد: في هذه المرحلة يصدر القرار النهائي بالموافقة على منح التسهيلات المطلوبة من السلطة الإدارية المختصة، ثم تبدأ إجراءات التعاقد بين البنك والمتعامل.

مرحلة ما بعد منح التسهيلات الائتمانية

1. متابعة التسهيلات: ولهذه المرحلة وسائلها وأساليبها الخاصة للمحافظة على أموال البنك وذلك بمتابعة حسن استخدام التسهيل الائتماني، والهدف من المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير أعمال المتعامل وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السداد المختلفة وتشمل هذه المرحلة أيضاً إجراء بعض التعديلات أحياناً على شروط التسهيلات لتتلاءم مع الأوضاع الجديدة للمتعامل في حال حدوث تغيير عليها.

2. تحصيل التسهيلات: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته وفقاً لنظام السداد المبينة في عقد التسهيلات الموقع بينه وبين المتعامل وفي حال عدم قيام العميل بالسداد، قد يلجأ البنك إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتحصيل حقوقه.

2-10 إجراءات البنك المركزي الكويتي للتخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان

يستخدم البنك المركزي الكويتي الوسائل التالية لتحقيق أهدافه والمتعلقة بالبنوك

المرخصة (السيد والعيسى، 2004، ص122):

1- تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

2- العمل كبنك للبنوك المرخصة.

3- مراقبة البنوك بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق المودعين والمساهمين.

أما الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي للتخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية

في منح الائتمان المصرفي تتمثل في استخدام الأدوات التالية:

2-10-1 الرقابة الكمية:

يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية من التأثير على كمية أو حجم الائتمان البنكي أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض التي تقوم بها أطراف الائتمان البنكي والمتمثلة في الأجهزة والمؤسسات البنكية والمالية والحكومات والأفراد.

وأن استخدام أدوات الرقابة الكمية بهدف التأثير على كمية الائتمان البنكي ينعكس على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية وعلى هذا الأساس تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال استخدام أدوات الرقابة الكمية بطريقة توسعية أو تقييدية تجاه قدرة البنوك على منح الائتمان بحيث تكون نتائج هذه السياسة ملموسة في زيادة أو انخفاض كمية الائتمان البنكي وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد (النشرة الإحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزي، 2010، ص11).

(أ) نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي:

يفرض البنك المركزي على البنوك المرخصة الاحتفاظ لديه بمبالغ بدون فائدة تمثل نسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك بالدينار وبالعملة الأجنبية وهي تمثل الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي، إذ يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السادة (ركود أو تضخم)، وتغيير هذه النسبة يغير بدوره قدرة البنوك الكمية على منح الائتمان البنكي وغالباً ما يخفض البنك المركزي من هذه النسبة المفروضة على البنوك التجارية في أثناء فترات الركود الاقتصادي بهدف تشجيعها إلى منح المزيد من الائتمان البنكي، وعلى العكس من ذلك يعمد البنك المركزي إلى زيادة هذه النسبة في أثناء فترات التضخم الاقتصادي بهدف تقليص حجم الائتمان البنكي ثم تخفيض كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع أي تخفيض حجم الإنفاق النقدي أو الطلب الفعلي في السوق. هذا وقد قام البنك المركزي الكويتي خلال فترة الأزمة المالية العالمية بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي كما يلي (النشرة الإحصائية الفصلية لبنك الكويت المركزي، 2010، ص11):

1- شهر 11 لسنة 2008 تغير نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من 10% إلى 9%.

2- شهر 4 لسنة 2009 تغير نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من 9% إلى 8%.

3- شهر 5 لسنة 2009 تغير نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي من 8% إلى 7%.

وقد ترتب على هذا الإجراء زيادة نشاط البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان

المصرفي.

(ب) عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل عمليات السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي في دخوله إلى سوق السندات بائعاً أو مشترياً للسندات بهدف تقليص أو زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان البنكي، إذ يعتمد إلى بيع السندات في أثناء فترات التضخم الاقتصادي بهدف تخفيض كمية وسائل الدفع ثم تخفيض حجم الإنفاق النقدي، ويدخل إلى سوق السندات مشترياً لها في أثناء فترات الركود والكساد الاقتصادي بهدف زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان ثم زيادة حجم الإنفاق النقدي وتنشيط الطالب الفعلي في السوق. هذا وقد توقف البنك المركزي الكويتي عن إصدار شهادات الإيداع منذ 2008/08/26 ، الأمر الذي ساعد البنوك التجارية الكويتية على منح الائتمان المصرفي.

(ج) سياسة إعادة التسعير (إعادة الخصم، نافذة الإيداع، إعادة الشراء):

إذ يكون بإمكان البنك المركزي تغيير سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك قبل أن يحين موعد استحقاقها وغالباً ما يزيد البنك المركزي من سعر خصم الأوراق المالية في أثناء فترات التضخم الاقتصادي ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق في أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان البنكي ومن ثم تنشيط حجم الطلب الفعلي في السوق، إذ يعد سعر إعادة الخصم بمثابة سعر فائدة يتقاضاه البنك المركزي لقاء خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية وبذلك يستطيع التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه هذه البنوك لمن يطلبه. وكذلك الحال بالنسبة لسعر الفائدة التي يدفعها البنك المركزي للبنوك على أموالها الفائضة التي تودع لديه من خلال نافذة الإيداع أو للسعر الذي يستخدمه البنك المركزي في إعادة شراء الأوراق المالية من البنوك ضمن اتفاقية إعادة الشراء، الأمر الذي ساعد البنوك التجارية الكويتية على منح الائتمان المصرفي.

2-10-2 أدوات الرقابة النوعية (الكيفية):

إن الهدف الأساسي من استخدام وسائل الرقابة النوعية أو الكيفية هو التأثير على نوعية الائتمان البنكي من خلال ممارسة البنك المركزي لدوره في التأثير على أوجه استثمارات الائتمان البنكي المختلفة والذي يترك أثره على النشاط الاقتصادي (عباد، 2006، ص32).

أما أدوات الرقابة النوعية فتتمثل في تحديد البنك المركزي لأسعار الفائدة على القروض والسلف (الدائنة والمدينة) وكذلك أسعار فوائد التأخير ووضع حد أعلى لبعض أنواع القروض البنكية. وتحديد المجالات والأنشطة التي يمكن للبنوك الاستثمارية ممارسة نشاطها الائتماني ضمنها، مما يعني استبعاد المجالات والأنشطة التي لا يرغب البنك المركزي تمويلها من قبل البنوك، لهذا فإن استخدام أدوات الرقابة النوعية من قبل البنك المركزي يكون موجهاً نحو تنظيم عمليات الائتمان والاستثمار البنكي وتوجيهه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية خصوصاً وأهداف السياسة الاقتصادية العامة عموماً.

إن استخدام البنك المركزي الكويتي لأدوات الرقابة النوعية ساعد البنوك التجارية في زيادة الائتمان المصرفي خاصة بعد أن قام البنك المركزي الكويتي بتخفيف سعر الفائدة على القروض مما زاد من عمليات الاستثمار الائتماني من قبل البنوك التجارية الكويتية.

2-10-3 أدوات الرقابة المباشرة:

المقصود بالرقابة المباشرة هو مجموعة من التدابير التي يتخذها البنك المركزي تجاه المؤسسات والأجهزة المالية والبنكية بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية.

إن أدوات الرقابة الكمية والنوعية والمباشرة التي يتبعها البنك المركزي يتلاءم بعضها مع بعض من حيث فعاليتها في التأثير على الأوضاع النقدية والاقتصادية للبلاد بما ينسجم مع

الأهداف التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية العامة والسياسة النقدية أيضاً. لذلك لا بد من استخدام كفاء لهذه الأدوات من قبل البنك المركزي (الطراد، 2004، ص45)، إن استخدام البنك المركزي الكويتي لأدوات الرقابة الكمية والنوعية ساعد البنوك التجارية على التحرر من القيود التي اتخذتها في مواجهة الصعوبات التي حصلت جراء الأزمة المالية العالمية والتي ألقت بظلالها على البنوك التجارية الكويتية مما شجع هذه البنوك التجارية على زيادة عملية الاستثمار الائتماني من خلال تقديم القروض المختلفة للعملاء لتمويل مشروعاتهم المختلفة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على عدد من الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية ومن هذه الدراسات ما يلي:

- 1- دراسة موسى (2002) بعنوان "دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية".
- هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به البنوك المركزية، ومتطلبات نجاحها، ومن ثم التعرف على تجربة البنك المركزي الأردني، في إرساء سياسة نقدية سليمة وفاعلة وفي بناء جهاز مصرفي يتمتع بالملاءة والتطور.
- وقد بينت الدراسة تطور أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني وأبرز هذه الأدوات التي يستخدمها في إدارة وتنفيذ سياسته النقدية تتمثل في عمليات السوق المفتوحة وبشكل خاص شهادات الإيداع الصادرة عنه وكذلك عمليات إعادة الشراء ونافذة الإيداع لليلة واحدة إلى جانب أدوات سعر إعادة الخصم والاحتياطي النقدي الإلزامي.

2- دراسة (Baum, Caglayan & Ozakan, 2006) بعنوان: **"The Role of Uncertainty in the Transmission of Monetary Policy Effects on Bank Lending."**

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة تقييم السلوك الإقراضي لدى البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية، آخذة بعين الاعتبار السياسة النقدية المتبعة في البلد، وكذلك التقلبات وعدم الاستقرار في السوق المالي المتمثل بالتذبذب المستمر بمعدلات الفوائد بين الحين والآخر.

وقد استخدمت هذه الدراسة بيانات ربع سنوية لقطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الواقعة بين 1986-2000، وكما اعتمدت هذه الدراسة على نموذج (Kashyap & Stein) الذي يدرس تأثير السياسة النقدية على سلوك إقراض البنوك مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بدرجة السيولة التي تتمتع بها البنوك، وقد تبين من نموذج K&S أن استخدام سياسة نقدية انكماشية يؤدي إلى انخفاض حجم إقراض البنوك الصغيرة والأقل سيولة أكثر من البنوك الكبيرة ذات السيولة المرتفعة.

وقد أضاف الباحثان في هذه الدراسة نموذج K&S متغيراً آخر يقيس التقلبات المستمرة بالسوق المالي والتذبذب بمعدلات الفائدة وأثره على إقراض تلك البنوك.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة الاضطراب والتقلب في معدلات الفائدة في السوق المالي لها تأثيرات مهمة وذات دلالة إحصائية، وتنقسم هذه التأثيرات إلى أولية تبين أثر هذا المتغير وحده على الإقراض، وثانوية تبين دور هذا المتغير بالتفاعل مع قوة ميزانية البنوك على الإقراض.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم تميل إلى التوسع في حجم إقراضها في أوقات الاضطرابات والتقلبات المرتفعة في السوق المالي، بينما يزداد حجم إقراض البنوك الكبيرة في ظل إدارة تستقطب القروض الأقل مخاطرة. وقد عزت الدراسة هذه النتيجة إلى النظرية التي تقول أنه عند حدوث اضطرابات تصبح المضاربات عالية الخطورة وثنمها مرتفعاً، فتتجه بذلك الكثير من الودائع إلى البنوك (وخاصة الكبيرة منها) فتزيد من قدرتها ونشاطها الائتماني.

3- دراسة (Boder, Sab & Khachatryan, 2006) بعنوان: "The Monetary Transmission Mechanism in Jordan".

تذهب هذه الدراسة للتعرف على آلية انتقال الأثر النقدي إلى القطاع الحقيقي في الأردن، يعدُّ اقتصاد الأردن صغيراً ومفتوحاً على بقية دول العالم فإن ذلك يعرضه للعديد من التحديات والمواجهات التي تتطلب فهماً للقنوات التي ينتقل من خلالها الأثر النقدي وصولاً للأهداف النهائية. وتهدف هذه الدراسة للإجابة عن العديد من التساؤلات الخاصة بالعديد من القضايا التي ظهرت في الآونة الأخيرة، ومنها: ارتفاع أسعار الأصول العقارية، والتساؤل أيضاً حول تأثير السياسة النقدية في حجم الإقراض المقدم للقطاع الخاص.

وقد اختبرت هذه الدراسة أثر معدل الفائدة من خلال معدل شهادات إيداع المركزي وأثرها على معدلات قروض التجزئة، وكذلك قامت باختبار ومناقشة العديد من القنوات التي ينتقل من خلالها الأثر النقدي كمعدلات الفائدة، سعر الصرف، وأسعار السهم، وأيضاً اختبرت أثر السياسة النقدية على سوق الأسهم والسندات.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة منها: عدم وجود علاقة إحصائية في البيانات التي تم تجميعها بين السياسة النقدية والائتمان المصرفي من جهة، والائتمان المصرفي

والنشاط الاقتصادي من جهة أخرى، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر مهم وذو دلالة إحصائية للسياسة النقدية على أسعار الأصول، وعليه فإن استخدام سياسة نقدية للتحكم في ارتفاع أسعار الأصول لن يكون فعالاً. هذا وقد حذرت هذه الدراسة من النتائج التي توصلت لها، إذ إن العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير تختلف عنها في الأجل الطويل، كما أن فترة تحليل الدراسة واكبت إصلاحات هيكلية وأساسية في الأردن، لذلك من الممكن أن تكون هناك بعض الانحرافات في قيم المتغيرات المستخدمة في تلك الفترة.

4- دراسة سعيد (2006) "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالي البنك الإسلامي وبنك البركة الإسلامية للفترة (1992-2003)".

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء نماذج من البنوك الإسلامية التي انتشرت انتشاراً واسعاً، وأصبحت محط أنظار شريحة واسعة من العملاء، لذا فمن الأهمية القيام بدراسات تحليلية لأداء البنوك الإسلامية يُقِيم من خلالها أداءها، ويحدد المشكلات التي تواجهها، ويقدم حلولاً مقترحة.

واختارت الدراسة عينة من البنوك الإسلامية فتم اختيار البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، وبنك البركة الإسلامي ضمن العينة في محاولة للتعرف على الفروقات في الأداء المالي خلال فترة الدراسة خاصة وأن هذه الفترة شهدت أحداثاً عالمية وإقليمية مهمة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ومعدل العائد على الاستثمار لدى كل من البنكين.

• توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ومعدل العائد على الاستثمار لدى البنك الإسلامي، بينما لم تبلغ العلاقة مستوى الدلالة الإحصائية بين مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار لدى بنك البركة الإسلامي.

5- دراسة كلبونة (2008) بعنوان: "دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية: وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام (2007)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام (2007). وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الأردنية العاملة في القطاع المصرفي في الأردن حتى نهاية العام (2007) والبالغ عددها خمسة عشر مصرفاً، اثنان منها يعملان وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن ممارسة الحاكمية المؤسسية وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام (2007) في المصارف الأردنية كان بصورة متوسطة، وأنه يعمل على تحسين ممارسات هذه المصارف.

6- دراسة جوابرة (2008) " إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنواع لمخاطر (الائتمانية، السيولة، والتشغيلية ورأس المال) التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية من خلال الإستراتيجيات التي تتبعها في إدارة هذه المخاطر وفقاً لمعايير بازل 2 في أنواع هذه المخاطر المختلفة.

وهذه الدراسة أجريت على أربعة بنوك أردنية ضمن فترة زمنية امتدت ما بين 1995 وحتى 2007 استخدمت أسلوب تحليل النسب المالية المعتمد على الانحدار الخطي لتحليل بيانات تلك الدراسة. وأظهرت هذه الدراسة بالاعتماد على النتائج المعتمدة على التحليل النسب

المالية أن للبنوك القدرة على مواجهة بعض أنواع المخاطر وأظهرت أيضاً أنه توجد علاقة احصائية بين المخاطر المجتمعة والمخاطر البنكية الكلية.

وأظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية والسيولة أكثر نوعي مخاطرة يؤثران على المخاطر البنكية الكلية وأن المخاطر التشغيلية أقل تأثيراً بالنسبة لبقية المخاطر.

7- دراسة (Chen and Poon, 2008) بعنوان: " International Stock Market Liquidity and Financial Crisis".

هدفت الدراسة إلى فحص سيولة (37) سوق أسهم، وتأثير الأزمات المالية على سيولة الأسواق، وسلوك السيولة خلال فترة الأزمات على عوائد السوق، وكيفية انتقال الأزمات إلى أسواق مالية أخرى، وشملت الدراسة أسواقاً مالية في أمريكا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا ولحساب تكلفة السيولة في الأسواق المالية استخدم مقياس (Amihud).

خلصت الدراسة إلى أن تذبذب أسعار الأسهم هو عامل محرك ومهم في انخفاض سيولة السوق، وأن ارتفاع تذبذب الأسعار في السوق يؤدي إلى انخفاض سيولة السوق، وأن هناك علاقة سلبية قوية بين ضعف السيولة وعوائد الأسواق، وأن صدمة انخفاض السيولة (الأزمة المالية) في هونج كونج لعبت دوراً رئيسياً في انتقالها إلى الأسواق الأخرى ما عدا الأسواق المالية في أمريكا اللاتينية.

8- دراسة قويدر (2008) بعنوان "أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007)".

تناولت هذه الدراسة أثر السياسة النقدية ودورها في التأثير على حجم ائتمان البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (1993-2007) مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البنوك وسيولتها. وقد استندت فكرة هذه الدراسة على فرضية الباحثين (Kashyap & Stein) التي

تقول بأن السياسة النقدية لها دور وفاعلية في التأثير على حجم إقراض وتسهيلات البنوك الصغيرة (الأقل سيولة) أكثر منها على البنوك الكبيرة (الأكثر سيولة) في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما هدفت الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات وخاصة فرضية (Kashyap & Stein) بشكل أساسي، ولهذه الغاية استخدمت الباحثة أسلوبين هما: أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل القياسي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- تؤثر أدوات السياسة النقدية على معدل الفائدة السوقي وبدلالة إحصائية.
- 2- يؤثر كل من معدل الفائدة السوقي المُقدّر وعرض النقد على حجم ائتمان البنوك الصغيرة بشكل أكبر من تأثيره في البنوك الكبيرة.
- 3- يؤثر التغير في عرض النقد بشكل أسرع على حجم ائتمان البنوك الصغيرة مقارنة مع البنوك الكبيرة.
- 9- دراسة فرحان (2009) بعنوان "أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية الحالية. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية في اليمن، وقد طوّر الباحث استبانة لغايات جمع بيانات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. ليست المصارف الإسلامية اليمينية بمنأى عن آثار الأزمة العالمية.

2. تعتمد المصارف الإسلامية في أنشطتها على تمويل القطاع التجاري وقطاع الخدمات وخاصة الخدمات العقارية إذ تشير بيانات البنك المركزي اليمني إلى أن تمويلات المصارف العاملة في اليمن يذهب منها (61%) للقطاع التجاري، و(18%) للقطاع الصناعي، و(5.1%) للقطاع العقاري، والنسبة الباقية للقطاعات الأخرى، ولما كانت التجارة قد تأثرت بالأزمة العالمية، فإن المصارف الإسلامية تأثرت هي الأخرى بالأزمة.

10- دراسة رسن (2009) بعنوان "الأزمة المالية الراهنة تضع الاقتصاد العالمي أمام أزمة ركود تضخمي طويل الأجل".

هدفت الدراسة إلى اختبار فرضية مفادها أن الأزمة العميقة حينما تقع في المراكز الرأسمالية العالمية سيكون لها آثار انتشارية وتداعيات خطيرة فهي مثلما تصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة لهذه المراكز تصيب الدول والأقاليم الأخرى بدرجات متفاوتة وذلك بحكم التشابك القطاعي لكل اقتصاد على انفراد وبحكم العلاقات الاقتصادية الدولية لمختلف دول العالم.

حاولت الدراسة إلقاء الضوء على الأزمة الراهنة وبيان جذورها وخلفياتها وكذلك الآثار الناجمة عنها والنتائج المترتبة عليها والطول الممكنة لها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة العميقة حينما تقع في المراكز الرأسمالية العالمية سيكون لها آثار انتشارية وتداعيات خطيرة فهي مثلما تصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة لهذه المراكز تصيب الدول والأقاليم الأخرى بدرجات متفاوتة. كما أظهرت نتائجها أن الأزمة ينشأ عنها العديد من المتغيرات كالبطالة والتضخم.

11- دراسة الأحوال (2009) بعنوان "أزمات الأسواق المالية: عدوى أم اعتمادية حالة أسواق دول الخليج العربي والأردن".

هدفت الدراسة إلى إمكانية وجود علاقة اعتمادية أو عدوى بين الأسواق العربية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، إذ تم اخذ عينة من خمس دول خليجية بالإضافة إلى الأردن وفحص العلاقات التجارية البينية لهذه الدول فيما بينها وبين العالم الخارجي من أجل إمكانية تحديد متغيرات خارجية قد يكون لها تأثير على معدل العائد لهذه الأسواق، وأظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة عدوى بين كافة هذه الدول، ولكن هناك علاقة اعتمادية بين الأسواق المالية لأربع دول هي الإمارات والسعودية وقطر والكويت واستثناء الأردن وعمان من علاقة الاعتمادية مع باقي دول العينة، كما لم يكن لأي من المتغيرات الخارجية تأثير على الأسواق المالية لدول العينة.

12- دراسة نور والقشي والحسن (2009) بعنوان: شركات استثمار الأموال (البورصات العالمية)، وتحليل الأسباب والآثار المترتبة على انهيارها في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب التي أدت إلى انهيار شركات الاستثمار في الأردن وتحديد الآثار المترتبة على ذلك. ولإنجاز هذه الأهداف فقد قام الباحثون بالاطلاع على حيثيات الانهيار والقانون الجديد المؤقت، ونظم استبانة متخصصة وزعت على عينة الدراسة التي بلغ عددها 144 استبانة شملت فئتين؛ المستشارين القانونيين وجهات الرقابة والإشراف حيث تجزأت إلى (وزارة الصناعة والتجارة، ومجلس تنظيم التعاملات في البورصات الأجنبية، وهيئة الأوراق المالية، والبنك المركزي).

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أبرزها: إن أهم الأسباب التي أدت إلى انهيار شركات استثمار الأموال تمثلت في عدم وجود جهة أو هيئة رقابية على عمل تلك

الشركات، وعدم وجود قوانين وتشريعات تنظم تعاملها في البورصات الأجنبية، وسوء إدارة السياسات الائتمانية، وعدم توفر الثقافة الاستثمارية لدى المستثمرين والتوجه نحو الكسب السريع، إضافة إلى قلة خبرة القائمين على عمل تلك الشركات وعدم الوعي لمخاطر مثل هذا النوع من الأعمال.

13- دراسة التميمي (2009) بعنوان أزمة Subprime للرهن العقاري وأثرها في أداء بورصة عمان للأوراق المالية.

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على واقع وجذور مشكلة أزمة الرهن العقاري Subprime وأثرها على أداء بورصة عمان للأوراق المالية، من خلال اختبار ثلاث فرضيات رئيسة الأولى والثانية تتعلق بأداء بورصة عمان وقطاعاتها قبل وبعد وقوع الأزمة المالية. والثالثة اختبرت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأداء بورصة عمان للأوراق المالية.

نتائج اختبار الفرضيات الأولى والثانية أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأداء البورصة بشكل عام وأداء قطاعاتها بشكل خاص للفترة قبل وبعد وقوع الأزمة المالية. أما الفرضية الثالثة كشفت نتائجها على أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لعب دوراً في أداء بورصة عمان للأوراق المالية كان إيجابياً للفترة قبل وقوع الأزمة وسلبياً بعد وقوع الأزمة.

14- دراسة مطر وعبد الناصر والقشي (2009) بعنوان العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه لمعايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء

حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص.

تم التوصل لعدد من النتائج كان أهمها: أن هذه الأزمة تنفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وان هناك تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقون على إيقاف التعامل بها، أبدوا كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستسهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأخيرا فإن الباحثين يعتقدون بأن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية). وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات.

15- دراسة (Wang and Lee, 2009) بعنوان: "The Stock Market Spill over

.Channel in the 1997 Asian Financial Crisis"

هدفت الدراسة إلى فحص الأزمة الآسيوية والطرق المباشرة وغير المباشرة التي انتقلت عبرها وتحديداً القنوات المالية، مستخدمين منهجية سببية جرانجر (Granger Causality) لفحص كيفية انتقال الأزمات، وشملت عينة الدراسة تسع دول آسيوية خلال الفترة الممتدة من 1992-2001 واستخدمت بيانات يومية لفحص تذبذب العوائد في الأسواق المالية.

خلصت الدراسة على أن هونج كونج وسنغافورة وماليزيا وتايلاند واليابان لعبت دوراً رئيساً في انتقال وتحريك الأزمات خلال تلك الفترة، كما أظهرت النتائج أنه خلال الأزمة وبعدها كان تأثير الأزمة كبيراً وأن وحدة الأزمة تتناسب طردياً مع مدى هشاشة وحساسية العوامل الأساسية لهذه الدول.

16- دراسة (Mundaca, 2009): **"Monitoring Liquidity Provisions, And**

.Financial Crises

تحاول الدراسة توضيح السياسات التي تتخذها البنوك المركزية للرقابة على البنوك بمتطلبات الأداء وشروط السيولة، استخدمت الدراسة نموذجين النموذج الأول: الطريقة المباشرة التي تستخدمها البنوك المركزية للرقابة على القطاع المصرفي (السياسة المالية)، النموذج الثاني: قواعد الرقابة العامة (السياسة النقدية)، استفادت الدراسة من بيانات بنك التسويات الدولي واتفاقيات بازل I وبازل II فيما يتعلق بمعيار كفاية رأس المال والذي يهدف إلى تخفيض المخاطر ذات الصلة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن استخدام السياسات المتشددة من قبل البنك المركزي تؤدي إلى محافظة البنوك على مركزها المالي وسيولتها ولكن إذا تساهلت في هذه السيولة فإنها لن تحافظ على مركزها المالي.

17- دراسة (Rogoff, Reinhart, 2009): **The Aftermath Of Financial**

".Crises

هدفت الدراسة إلى إيجاد الآثار الاقتصادية بعد الأزمة المالية بحيث تقيس الركود الاقتصادي بعد الأزمة بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية (معدلات البطالة، والناتج المحلي الإجمالي GDP).

وقد ركزت الدراسة على المؤشرات الأساسية للآزمة (أسعار الفائدة، أسعار الصرف،

البطالة، الإيرادات الحكومية) إذ توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الأزمات المالية تشترك في ثلاثة مؤشرات اقتصادية تتمثل في:

أولاً: انهيار أسواق الأصول.

ثانياً: انخفاض معدلات التوظيف، والناجح المحلي، وارتفاع معدلات البطالة.

ثالثاً: إن الدين الحكومي يتجه إلى الزيادة بنسبة 86%.

حيث استفادت الدراسة من متغيرات الأزمة الاقتصادية عام 1997-1998 المتمثلة

بالأزمة الآسيوية (هونج كونج، اندونيسيا، كوريا، ماليزيا، الفلبين، تايلندي) كولومبيا 1998،

الأرجنتين والنرويج 1989، الولايات المتحدة 1929 ومن خلال النتائج وجدت أن بعض

الدول كان تأثير الأزمة عليها قليلاً مثل النمسا وهنغاريا، أيسلندا إيرلندا، اسبانيا.

18- دراسة الوادي (2009) بعنوان الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على

الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية.

تعدُّ رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك من أهم أدوار البنك

المركزي للسيطرة على عرض النقد والحفاظ على حقوق المودعين وعلى استقرار العملة

الوطنية.

والبنوك الإسلامية تخضع لهذه الرقابة. إلا أن الممارسة العملية لهذه الرقابة من قبل

البنك المركزي اوجد إشكاليات بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية. بسبب تأثير هذه

الرقابة سلبا على البنوك الإسلامية بسبب طبيعة ودائعها وأساليب التمويل وخصوصيتها.

البنوك المركزية لم تلتفت لهذه الخصوصية في أعمال البنوك الإسلامية مما جعلها

تطبق نفس النماذج والأدوات والأساليب المستخدمة في الرقابة على البنوك التقليدية على

البنوك الإسلامية. فكانت النتائج العكسية في بعض الأحيان. لكن هذا لا يعني أن هذه الرقابة ذات نتائج عكسية دوماً أو أنها لا تحقق أهدافها أحيانا وذلك بسبب عدم تحقيق طرح البنوك الإسلامية عند إنشائها بزيادة فعالية الأدوات التمويلية المعتمدة على المشاركة.

19- دراسة خلف (2010) بعنوان "محددات تكلفة السيولة في الأسواق الناشئة وأثر أزمة الائتمان العالمية عليها -دراسة تحليلية للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة (2003-2008).

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير تكلفة السيولة في بورصة عمان، وفحص محدداتها، وبيان أثر أزمة الائتمان العالمية عليها.

أجريت الدراسة على عينة من (30) شركة مدرجة في بورصة عمان للفترة (2003-2008)، وتم تقدير تكلفة السيولة لها باستخدام هامش العرض - الطلب، ودراسة أثر المتغيرات (تذبذب سعر السهم، وحجم التداول، وسعر السهم، وحجم الشركة) لتحديد ما يعدُّ منها من محددات تكلفة السيولة وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

ولدراسة أثر أزمة الائتمان العالمية على تكلفة السيولة ومحدداتها، تم أخذ ذات العينة من الشركات المدرجة للفترة من الأول من أيار لعام 2008 ولغاية الحادي والثلاثين من كانون الأول لعام 2008، وذات المتغيرات مع إدخال أزمة الائتمان العالمية كمتغير وهمي ضمن معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع تكلفة السيولة في بورصة عمان ضمن سنوات الدراسة، وزيادتها بشكل ملحوظ أثناء فترة أزمة الائتمان العالمية، كما أظهرت وجود أثر ذي دلالة إحصائية لحجم التداول، وتذبذب سعر السهم، على تكلفة السيولة، وأنها من المحددات

الرئيسية لتكلفة السيولة، في حين أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لسعر السهم، وحجم الشركة، على تكلفة السيولة.

2-11 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الأهداف	تناولت الدراسات السابقة العديد من الموضوعات كتداعيات الأزمة العالمية، كما تناول بعضها شركات استثمار الأموال (البورصات العالمية)، وتحليل الأسباب والآثار المترتبة على انهيارها، وتناولت دراسة أخرى العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية. وأخيراً تناولت دراسة أخرى الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية.	هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان، وهي تعد الدراسة الوحيدة حسب حدود علم الباحث وهي تشكل إضافة علمية جديدة للمكتبة الكويتية والعربية.
المنهجية	<p>أسلوب تحليل النسب المالية المعتمد على الانحدار الخطي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أسلوب التحليل الوصفي: تضمن وصفاً كمياً تحليلياً لأدوات السياسة النقدية المتبعة في الأردن، وحجم تسهيلات البنوك الكبيرة والصغيرة كل على حدة، ومن ثم آلية تأثير السياسة النقدية في ائتمان هذه البنوك. - أسلوب التحليل القياسي: حيث استخدمت طريقة المربعات الصغرى OLS في تحليل النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة، وقد أجريت عدة اختبارات إحصائية أهمها: اختبار جذر الوحدة لقياس الاستقرار في السلاسل الزمنية، واختبار السلبية، واختبار الارتباط الذاتي، وكذلك اختبار الارتباط الخطي. - اعتمدت المنهج الوصفي الاستكشافي وبعضها ميداني. 	استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد أسئلة المقابلة وتحليل النشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي.
مجتمع الدراسة	تكون المجتمع من قطاعات اقتصادية متنوعة مثل: البنوك والشركات ومنظمات القطاع العام والخاص	يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الكويتية والبالغ عددها (21) بنكاً تجارياً.
الموضوعات	ركزت على الأزمة المالية، أعمال البنوك، التمويل، الاستثمار	ركزت على إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في

التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.		
تم إجراء الدراسة الحالية على البنوك التجارية الكويتية. والبنك المركزي الكويتي.	تم إجراؤها على منظمات من القطاعين العام والخاص.	نوع المنظمات المبحوثة
تم إجراؤها في بيئة الأعمال الكويتية، البنوك التجارية الكويتية.	أجريت في بيئات مختلفة شملت دولاً عربية مثل الأردن، ودولاً غربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية.	بيئة الدراسة

الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:

من حيث إن هذه الدراسة ركزت على الأدوات الكمية والنوعية التي يستخدمها البنك

المركزي الكويتي للتخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان المصرفي وهو

ما لم تبحثه دراسة سابقة بحسب حدود علم الباحث مما يشكل إضافة علمية للمكتبة العربية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1-3 منهج الدراسة.

2-3 مجتمع الدراسة.

3-3 عينة الدراسة.

4-3 أدوات الدراسة.

1-4-3 مصادر البيانات.

2-4-2 أنموذج الدراسة.

5-3 المعالجة الإحصائية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

فيما يلي يستعرض الباحث منهج الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة وأدوات الدراسة وإجراءاتها والأساليب الإحصائية المستخدمة وكما يلي:

3-1 منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال إعداد الاستبانة التي وجهت لعينة الدراسة، وتحليل النشرات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي.

3-2 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في الكويت والبالغ عددها (21) بنكاً تجارياً، والجدول (1/3) يبين أسماء هذه البنوك:

جدول (1/3)

عرض لأسماء البنوك التجارية العاملة في الكويت

البنوك غير الكويتية	البنوك الكويتية
بنك البحرين والكويت	بنك الكويت الوطني
بنك أبو ظبي الوطني	البنك التجاري الكويتي
بنك قطر الوطني	بنك الخليج
بنك الدوحة	البنك الأهلي الكويتي
بنك المشرق	بنك الكويت الدولي
بنك مسقط	البنك الأهلي المتحد
مصرف الراجحي	بنك الكويت الصناعي
BNP PARIBAS	بنك برقان
HSBC	بيت التمويل الكويتي
CITY BANK	بنك بوبيان
	بنك وربه

3-3 عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة بنكي الكويت الوطني والبنك التجاري الكويتي، وذلك لأنهما الأكثر نشاطاً في تقديم خدمة التسهيلات الائتمانية بين البنوك ولسهولة الوصول إلى أفراد عينة الدراسة لتوجيه الأسئلة المفتوحة لهم، وقام الباحث باختيار عينه طبقية من موظفي الائتمان من البنكين والبالغ عددهم (76) فرداً بنسبة 60%، ويبين الجدول (2/3) عدد أفراد مجتمع الدراسة:

الجدول (2/3)

عدد أفراد عينة الدراسة

اسم البنك	عدد الفروع	عدد العاملين	عدد العاملين في قسم الائتمان	النسبة المئوية
بنك الكويت الوطني	69	87	52	59.770
البنك التجاري الكويتي	60	40	24	60.000
المجموع	129	127	76	59.843

3-4 أدوات الدراسة:

استخدم الباحث استبانة قام بتوزيعها على عينة الدراسة بعد أن قام بالتحقق من جودتها عبر عرضها على عدد من المحكمين.

3-4-1 مصادر البيانات:

تم استخدام أسلوبين لجمع البيانات:

أولاً: البيانات الأولية: اعتمدت هذه الدراسة على جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة التي وزعت على أفراد الدراسة، والتي تم إعدادها وفقاً لمشكلة وعناصر وفرضيات الدراسة.

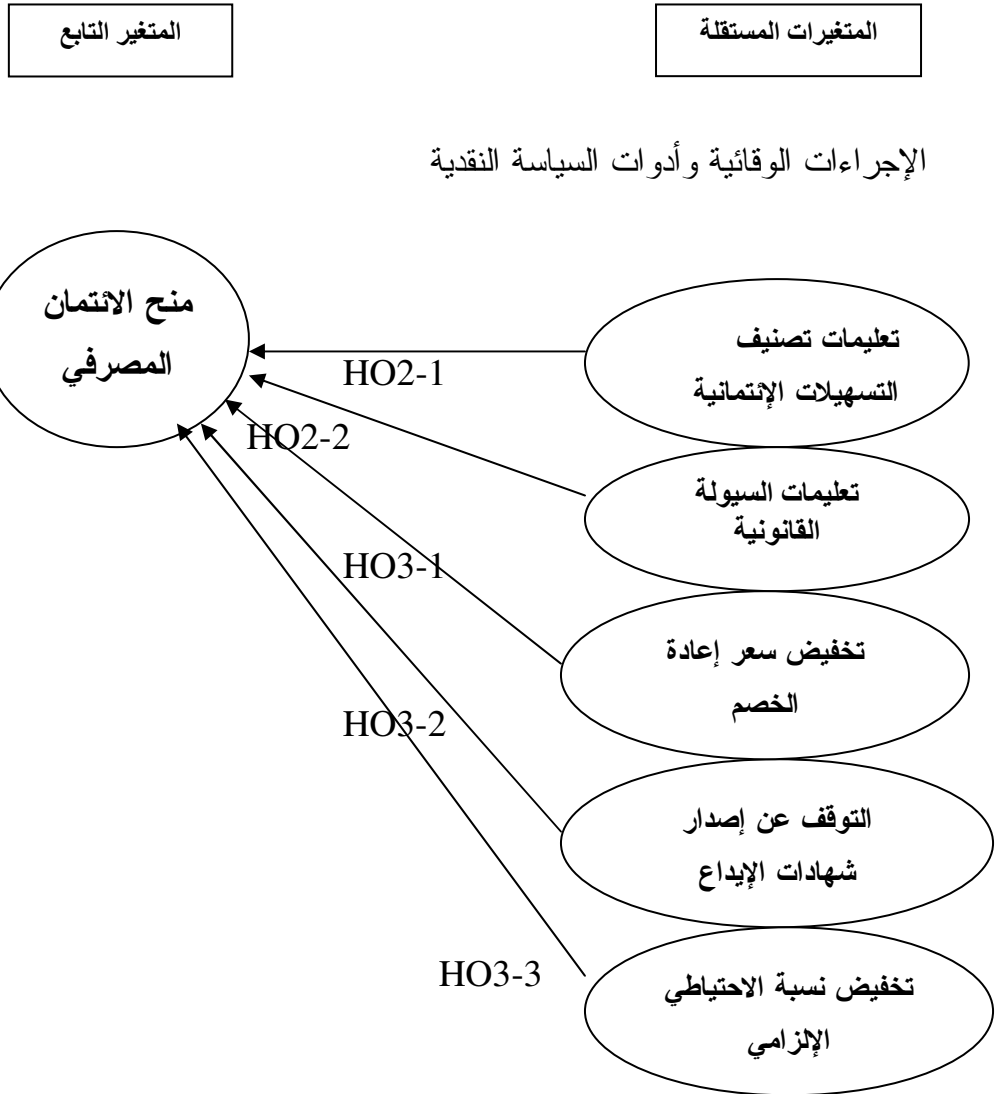
ثانياً: البيانات الثانوية: للحصول على المعلومات الثانوية، تم الاعتماد على الكتب والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية والانترنت.

2-4-2 نموذج الدراسة:

شكل رقم (1/3): نموذج الدراسة

أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك العاملة بالكويت في منح

الائتمان الناجم عن الأزمة المالية العالمية



أنموذج الدراسة من إعداد الباحث

3-5 المعالجة الإحصائية:

تم اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برنامج (SPSS) البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، ولقد اختار الباحث الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقاييس النزعة المركزية:

- الوسط الحسابي Mean بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين لكل فقرة.
- الانحراف المعياري Standard Deviation : لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة .

2- الإحصاء الوصفي: Descriptive Statistics ، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

- النسب المئوية: لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

3- تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (ت) لعينة واحدة.

الفصل الرابع

تحليل النتائج

1-4 الإحصائيات الوصفية للجنس، العمر، المؤهل، الخبرة، والمستوى الوظيفي.

2-4 تحليل النتائج.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

تحليل النتائج

يعمل هذا الفصل على عرض للإحصائيات الوصفية لبيانات الدراسة وتحليل النتائج

واختبار الفرضيات وكما يلي:

1-4 الإحصائيات الوصفية للجنس، العمر، المؤهل، الخبرة، والمستوى الوظيفي:

(أ) الجنس:

جدول (1/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	65	85.5
أنثى	11	14.5
المجموع	76	100.0

نلاحظ من الجدول (1/4) أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس فقد كان ما

نسبته بنسبة 85.5% ذكور، وأن 14.5% للإناث.

(ب) العمر:

جدول (2/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
25-20 سنة	5	6.6
30-26 سنة	37	48.7
40-31 سنة	28	36.8
41 فأكثر	6	7.9
المجموع	76	100.0

نلاحظ من الجدول (2/4) أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر ، فقد كان ما نسبته 6.6% للأعمار التي تتراوح ما بين 20-25 سنة و 48.7% لأعمار 26-30 سنة و 36.8% ما بين 31-40 سنة و 7.9% من 41 سنة فأكثر .

(ج) المؤهل العلمي:

جدول (3/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ثانوية عامة	1	1.3
دبلوم متوسط	1	1.3
دبلوم عالٍ	5	6.6
بكالوريوس	42	55.3
ماجستير	25	32.9
دكتوراه	2	2.6
المجموع	76	100.0

نلاحظ من الجدول (3/4) أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي للأفراد فكانت نسبة 1.3% لأصحاب الثانوية العامة و 1.3% لأصحاب دبلوم متوسط و 6.6% لحاملي شهادة دبلوم عالٍ و 55.3% للبكالوريوس و 32.9% لأفراد الماجستير و لحاملي شهادة الدكتوراه وكانت نسبة 2.6% .

(د) الخبرة:

جدول (4/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
1-5 سنوات	22	28.9
6-10 سنة	38	50.0
11-15 سنة	8	10.5
16 سنة فأكثر	8	10.5
المجموع	76	100.0

نلاحظ من الجدول (4/4) أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لسنوات الخبرة فكانت

نسبة 28.9% من 1-5 سنوات و 50.0% للأشخاص التي تتراوح سنوات الخبرة لديهم 6-10 سنوات و 10.5% من 11-15 سنة و 10.5% 16 سنة فأكثر.

(هـ) المستوى الوظيفي:

جدول (5/4)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
موظف	60	78.9
رئيس فريق	3	3.9
مدير مركز	8	10.5
مدير إدارة	3	3.9
إدارة عليا	2	2.6
المجموع	76	100.0

نلاحظ من الجدول (7) أن توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى الوظيفي

لل فرد فكانت نسبة 78.9% للموظف و 3.9% لرئيس فريق و 10.5% لمدير مركز و 3.9% مدير إدارة و 2.6% للإدارة العليا.

4-2 تحليل النتائج:

أولاً: إجراءات تصنيف التسهيلات الائتمانية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير إجراءات تصنيف التسهيلات الائتمانية، والجدول (6/4) يبين ذلك:

جدول (6/4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير إجراءات تصنيف التسهيلات الائتمانية

رقم	إجراءات تصنيف التسهيلات الائتمانية	المتوسط	الانحراف المعياري
1	ساعدت التعديلات التي أجراها البنك المركزي الكويتي على تعليمات تصنيف التسهيلات في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	2.91	0.93
2	إن تخفيض نسبة الدفعة اللازمة لإجراء الجدولة الأولى للتسهيلات غير العاملة من 10% إلى 5% أسهمت في عدم تشدد البنوك في منح الائتمان.	3.21	0.62
3	إن سماح البنك المركزي للبنوك بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة بما لا يزيد على 25% من رصيد التسهيلات القائمة للعميل الذي تم تصنيف تسهيلاته ضمن الديون تحت مراقبة والذي كان يمنع سابقاً منحه تسهيلات خفف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	3.25	0.77
4	رفع نسبة الضمان المقبول لأغراض إعداد مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية غير العاملة من 75% إلى 80% من القيمة السوقية للأوراق المالية المتداول 75% من القيمة السوقية الأسهم غير المدرجة ضمن المؤشر الرئيسي للسوق المالي (والتي لم تكن تؤخذ بالاعتبار) أسهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	3.12	0.85
5	قيام البنك المركزي بتخفيض الحد الأدنى لعدم مراد دوران الجاري مدين من 4 دورات إلى دورتين أسهماً في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	2.97	0.83
	المتوسط العام	3.09	0.80

يلاحظ من الجدول أن (6/4) أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين (2.91 - 3.25)

وإن أعلى متوسط للفقرة " إن سماح البنك المركزي للبنوك بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة بما لا يزيد على 25% من رصيد التسهيلات القائمة للعميل الذي تم تصنيف تسهيلاته ضمن

الديون تحت مراقبة والذي كان يمنع سابقاً منحه تسهيلات خفف من تشدد البنوك في منح الائتمان. (3.25)، وإن أدنى متوسط للفقرة " ساعدت التعديلات التي أجراها البنك المركزي الكويتي على تعليمات تصنيف التسهيلات في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان." بمتوسط حسابي (2.91).

ثانياً: تعليمات السيولة القانونية:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير تعليمات السيولة القانونية ، والجدول (7/4) يبين ذلك:

جدول (7/4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير تعليمات السيولة القانونية

رقم	تعليمات السيولة القانونية	المتوسط	الانحراف المعياري
1	قيام البنك المركزي بتعديل تعليمات السيولة القانونية اعتباراً من 2009/1/6 وتمديد هذه التعديلات حتى 2011/12/31 كان له أثر في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	3.19	0.82
2	إن تخفيض البنك المركزي للوزن الترجيحي لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي بقي على استحقاقها أقل من شهر من 100% إلى 75% أسهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	3.16	0.90
3	إن تخفيض البنك المركزي للوزن الترجيحي لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي بقي على استحقاقها من شهر إلى 6 أشهر إلى 65% أسهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	3.14	0.80
4	إن تخفيض البنك المركزي للوزن الترجيحي لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي بقي على استحقاقها أكثر من 6 أشهر إلى سنة من 100% إلى 50% أسهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	3.28	0.74
		3.1925	0.815

يلاحظ من الجدول أن (7/4) أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين 3.14 - 3.28

وإن أعلى متوسط للفقرة " إن تخفيض البنك المركزي للوزن الترجيحي لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي بقي على استحقاقها أكثر من 6 أشهر إلى سنة من

100% إلى 50% أسهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان. (3.28)، وإن أدنى متوسط للفقرة " إن تخفيض البنك المركزي للوزن الترجيحي لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي بقي على استحقاقها من شهر إلى 6 أشهر إلى 65% أسهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان. " بمتوسط حسابي (3.14).

ثالثاً: تخفيض سعر إعادة الخصم:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير تخفيض سعر إعادة الخصم ، والجدول (8/4) يبين ذلك:

جدول (8/4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير تخفيض سعر إعادة الخصم

رقم	تخفيض سعر إعادة الخصم	المتوسط	الإحراف المعياري
1	إصدار البنك المركزي لتعليمات جديدة تتعلق بسعر إعادة الخصم أسهم في مساعدة البنوك في التخفيف من التشدد في منح الائتمان.	2.80	0.91
2	سعر إعادة الخصم هو سعر فائدة يتقاضاه البنك المركزي لقاء خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية وبذلك يستطيع التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه هذه البنوك لمن يطلبه.	3.24	0.85
3	إن تقليل سعر إعادة الخصم يساعد البنوك في التخفيف من تشدها في منح الائتمان.	3.02	0.88
4	غالباً ما يزيد البنك المركزي من سعر الخصم الأوراق المالية في أثناء فترات التضخم الاقتصادي ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق في أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان البنكي.	3.39	0.82
5	إن عملية تخفيض سعر إعادة الخصم يؤدي إلى تحفيز البنوك على عمليات خصم الأوراق التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى توفير سيولة نقدية لدى هذه البنوك وبالتالي التخفيف من مخاطر السيولة ومخاطر عدم المقدرة على الوفاء بالتزاماتها الذي قد يحصل بسبب عدم التزام المقترضين لديها بالسداد بسبب الظروف الاقتصادية الناجمة.	2.80	0.91
		3.05	0.874

يلاحظ من الجدول أن (8/4) أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين 2.80 - 3.39. وإن أعلى متوسط للفقرة " غالباً ما يزيد البنك المركزي من سعر الخصم الأوراق المالية في أثناء فترات التضخم الاقتصادي ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق في أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان البنكي." (3.39)، وإن أدنى متوسط للفقرة " إصدار البنك المركزي لتعليمات جديدة تتعلق بسعر إعادة الخصم أسهم في مساعدة البنوك في التخفيف من التشدد في منح الائتمان.. " بمتوسط حسابي (2.80).

رابعاً: التوقف عن إصدار شهادات الإيداع:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير التوقف عن إصدار شهادات الإيداع ، والجدول (9/4) يبين ذلك:

جدول (9/4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير التوقف عن إصدار شهادات الإيداع

رقم	التوقف عن إصدار شهادات الإيداع	المتوسط	الإحراف المعياري
1	إن قيام البنك المركزي بعدم إصدار شهادات الإيداع كان له أثر على قيام البنوك بمنح التسهيلات الائتمانية والتخفيف من تشددها وذلك من خلال توجيه البنوك لاستثمار السيولة المتوفرة لديها في مجالات أخرى والتي من أهمها منح الائتمان.	3.24	0.99
2	إن تطور أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي وأبرز هذه الأدوات التي يستخدمها في إدارة وتنفيذ سياسته النقدية تتمثل في عمليات السوق المفتوحة وبشكل خاص شهادات الإيداع الصادرة عنه كان له أثر على قيام البنوك بمنح التسهيلات الائتمانية.	2.92	0.88
3	إن شهادات الإيداع بالدينار أداة فعالة على سحب الاحتياطي الفائض للبنوك التجارية، وأن البنوك التجارية تلجأ لزيادة ودائعها لدى البنك المركزي بحيث تزيد من الاحتياطي الإلزامي (الاحتياطي الفائض) مما يساعد من تشدد البنوك في منح الائتمان.	3.32	0.94
	المتوسط العام	3.16	0.94

يلاحظ من الجدول أن (9/4) أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين 2.92-3.32 وإن أعلى متوسط للفقرة " إن شهادات الإبداع بالدينار أداة فعالة على سحب الاحتياطي الفائض للبنوك التجارية، وأن البنوك التجارية تلجأ لزيادة ودائعها لدى البنك المركزي بحيث تزيد من الاحتياطي الإلزامي (الاحتياطي الفائض) مما يساعد من تشدد البنوك في منح الائتمان." (3.32) وإن أدنى متوسط للفقرة " إن تطور أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي وأبرز هذه الأدوات التي يستخدمها في إدارة وتنفيذ سياسته النقدية تتمثل في عمليات السوق المفتوحة وبشكل خاص شهادات الإيداع الصادرة عنه كان له أثر على قيام البنوك بمنح التسهيلات الائتمانية." بمتوسط حسابي (2.92).

خامساً: تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي:

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي ، والجدول (10/4) يبين ذلك:

جدول (10/4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على متغير تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي

رقم	تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي	المتوسط	الانحراف المعياري
1	ان تعليمات البنك المركزي التي يطلب فيها من البنوك التصريح له شهرياً عن عدد وحجم طلبات التسهيلات التي يتم رفضها والأسباب الداعية للرفض أسهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	2.99	1.06
2	التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي بتاريخ 2009/4/2 والتي تم الطلب فيها من البنوك تزويد البنك المركزي بكشف شهري واعتباراً من شهر 2009/1 بعدد الطلبات المقدمة من العملاء للحصول على تسهيلات ائتمانية مباشره وحجمها بالدينار الكويتي أسهمت في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.	2.91	0.95
3	ان عملية تخفيض نسبة الاحتياطي تؤدي إلى التخفيف من مخاطر السيولة لدى البنوك من خلال توفير سيولة أكبر لديها يمكنها من استثمارها في منح	3.36	0.81

		التسهيلات الائتمانية الأمر الذي يساعد البنوك على التخفيف من تشددها في منح الائتمان.	
0.85	3.00	نسبة الاحتياطي الإلزامي هي النسبة المقررة على الوعاء الخاضع لمتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي، علما بأن الوعاء الخاضع لمتطلبات الاحتياطي هو جميع ودائع العملاء بالدينار وبالعملات الأجنبية وزيادته تسهم في تخفيف تشدد البنوك في منح الائتمان.	4
1.12	3.03	أسهمت التعليمات الصادرة من البنك المركزي والمتعلقة بمطالبة البنوك بالإفصاح للبنك المركزي عن نسبة الاحتياطي الإلزامي للخصم في التخفيف من عدد قرارات الاعتذار عن منح التسهيلات من قبل البنوك.	5
0.958	3.05		

يلاحظ من الجدول أن (10/4) أن المتوسطات الحسابية تتراوح ما بين 2.91 - 3.36

وإن أعلى متوسط للفقرة " ان عملية تخفيض نسبة الاحتياطي تؤدي إلى التخفيف من مخاطر السيولة لدى البنوك من خلال توفير سيولة أكبر لديها يمكنها من استثمارها في منح التسهيلات الائتمانية الأمر الذي يساعد البنوك على التخفيف من تشددها في منح الائتمان. " (3.36)، وإن أدنى متوسط للفقرة " التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي بتاريخ 2009/4/2 والتي تم الطلب فيها من البنوك تزويد البنك المركزي بكشف شهري واعتبارا من شهر 2009/1 بعدد الطلبات المقدمة من العملاء للحصول على تسهيلات ائتمانية مباشرة وحجمها بالدينار الأردني أسهمت في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان. " بمتوسط حسابي (2.91).

3-4 اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة يتم في كل حالة والحالات التالية مقارنة الوسط الافتراضي للأسئلة وهو (3) مع وسط مجموعة الأسئلة الخاصة بكل فرضية، ويتم رفض الفرضية العدمية في حالة عدم وجود دلالة احصائية على تطابق الرقمين وقبولها في حال وجود هذه الدلالة الإحصائية.

Ho1: الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات البنك المركزي

الكويتي الوقائية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة والذي تظهر نتائجه

بالجدول (11/4).

جدول (11/4)

نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لأثر ذي دلالة إحصائية لإجراءات البنك المركزي الكويتي
الوقائية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان

المتوسط	الانحراف المعياري	ت	الدلالة	النتيجة
3.14	0.89	2.66	0.00	رفض الفرض الصفري

من الجدول (11/4) يتضح أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (2.66) بمستوى دلالة

0.00 وهذا يشير إلى رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر

ذو دلالة إحصائية لإجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية على تشدد البنوك التجارية

الكويتية في منح الائتمان.

Ho1-1: الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعديل تعليمات تصنيف

التسهيلات الائتمانية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك

التجارية الكويتية في منح الائتمان.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة والذي تظهر نتائجه

بالجدول (12/4)

جدول (12/4)

نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر ذي دلالة إحصائية لتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

النتيجة	الدلالة	ت	الانحراف المعياري	المتوسط
رفض الفرض الصفري	0.008	2.65	0.9	3.13

من الجدول (12/4) يتضح أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (2.65) بمستوى دلالة

0.008 وهذا يشير إلى رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود

أثر ذي دلالة إحصائية لتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية التي أتخذها البنك

المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

Ho1-2: الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعديل تعليمات السيولة

القانونية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية

في منح الائتمان.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة والذي تظهر نتائجه

بالجدول (13/4)

جدول (13/4)

نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر تعليمات السيولة القانونية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

النتيجة	الدلالة	ت	الانحراف المعياري	المتوسط
رفض الفرض الصفري	0.00	0.339	1.23	3.26

من الجدول (13/4) يتضح أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (0.339) بمستوى دلالة

0.00 وهذا يشير إلى رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر

ذو دلالة إحصائية لتعديل تعليمات السيولة القانونية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

Ho2: الفرضية الرئيسية الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة البنك المركزي الكويتي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان.
للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة والذي تظهر نتائجه بالجدول (14/4).

جدول (14/4)

نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لأثر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة البنك المركزي الكويتي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان

المتوسط	الانحراف المعياري	ت	الدلالة	النتيجة
3.09	1.06	0.320	0.02	رفض الفرض الصفري

من الجدول (14/4) يتضح أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت 0.320 بمستوى دلالة 0.02 وهذا يشير إلى رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة البنك المركزي الكويتي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان.

Ho2-1: الفرضية الفرعية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر إعادة الخصم على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة والذي تظهر نتائجه بالجدول (15/4).

جدول (15/4)

نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر قيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر إعادة الخصم على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

المتوسط	الانحراف المعياري	ت	الدلالة	النتيجة
3.17	0.68	1.98	0.05	رفض الفرض الصفري

من الجدول (15/4) يتضح أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت 1.98 بمستوى دلالة 0.05

وهذا يشير إلى رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر إعادة الخصم على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

Ho2-2: الفرضية الفرعية الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة والذي تظهر نتائجه

بالجدول (16/4).

جدول (16/4)

نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر قيام البنك المركزي الكويتي بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

المتوسط	الانحراف المعياري	ت	الدلالة	النتيجة
3.07	1.04	0.318	0.75	قبول الفرض الصفري

من الجدول (16/4) يتضح أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (0.318) بمستوى دلالة

0.75 وهذا يشير إلى قبول الفرض الصفري الذي ينص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية

لقيام البنك المركزي الكويتي بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

Ho2-3:الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) لعينة واحدة والذي تظهر نتائجه بالجدول (17/4).

جدول (17/4)

نتائج اختبار(ت) لعينة واحدة لأثر قيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

النتيجة	الدلالة	ت	الانحراف المعياري	المتوسط
رفض الفرض الصفري	0.00	0.319	1.05	3.08

من الجدول (17/4) يتضح أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت 0.319 بمستوى دلالة 0.00 وهذا يشير إلى رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 أولاً: مناقشة نتائج الدراسة.

2-5 ثانياً: التوصيات.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يستعرض الباحث فيما يلي مناقشة نتائج الدراسة، ثم عرضاً لأبرز التوصيات، وكما

يلي:

1-5 مناقشة نتائج الدراسة:

مناقشة نتائج الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان".

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة، إذ يتضح من الجدول (11/4) أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (2.66) بمستوى دلالة (0.00) مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية على تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن البنك المركزي الكويتي يمارس دوره كجهة رقابية على البنوك لذلك يقوم بإصدار التعليمات المختلفة للبنوك التجارية وذلك في سبيل تنظيم النشاط المصرفي الذي تقوم به ولتجنيب تلك البنوك المخاطر المختلفة التي قد تواجهها البنوك بسبب التعاملات مع العملاء. ومن هنا فإن الإجراءات الوقائية التي قام بها البنك المركزي الكويتي كان لها أثر فاعل على عدم تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان.

وتتفق نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة الوادي (2009) التي أظهرت نتائجها وجود أثر

لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية. وتختلف مع نتيجة دراسة

كلبونة (2008) التي أظهرت نتائجها أن دور الحاكمية المؤسسة في تحسين ممارسات المصارف الأردنية وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام 2007 كان بدرجة متوسطة.

مناقشة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان".

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة، إذ تبين من الجدول (12/4) أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (2.65) بمستوى دلالة (0.008) وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان.

ويمكن تفسير ذلك من خلال أن هذا الإجراء الذي أتخذه البنك المركزي في تخفيض نسبة الدفعة اللازمة للجدولة الأولى للتسهيلات غير العاملة من 10% إلى 5% كان له أثر واضح في عملية معالجة الديون الغير عاملة من خلال تخفيض قيمة الدفعة اللازمة لإجراء الجدولة الأصولية لهذه التسهيلات، الأمر الذي أدى إلى تقليل مخاوف البنوك من خلال تعثر المقترضين لديها وبالتالي التخفيف من تشدها في منح الائتمان.

مناقشة الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعديل تعليمات السيولة القانونية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان".

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة، إذ تبين من الجدول (13/4) أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (0.339) بمستوى دلالة (0.00) وهو يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتعديل تعليمات السيولة القانونية التي أتخذها البنك المركزي الكويتي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن التعليمات أدت فقط إلى تخفيف قيمة الأصول السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك لمواجهة مطلوباتها والتي قد لا تكون أصلاً تشكل عائقاً أمامها، وبالتالي فإن إعطاء البنوك مجالاً أكبر للاحتفاظ بموجودات سائلة لم يؤثر على رغبة البنوك في منح الائتمان.

وتختلف نتيجة الفرضيتين الفرعيتين السابقة مع نتيجة دراسة أبو موسى (2002) والتي أظهرت نتائجها أن تطور أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي الأردني وسعر إعادة الخصم وعمليات إعادة الشراء.

مناقشة الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة البنك المركزي الكويتي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان".

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة إذ تبين من الجدول (14/4) أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (0.320) بمستوى دلالة (0.02) وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة البنك المركزي الكويتي على تشدد البنوك التجارية في منح الائتمان. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن البنك المركزي الكويتي يستخدم عدداً من

الأدوات النقدية غير المباشرة كسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وغيرها في سبيل تعزيز الإجراءات التي من شأنها تشجيع البنوك التجارية على منح الائتمان.

مناقشة الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر إعادة الخصم على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان".

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة، إذ يتضح من الجدول (15/4) أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (1.98) بمستوى دلالة (0.05) وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر إعادة الخصم على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن عملية تخفيض سعر إعادة الخصم يؤدي إلى تحفيز البنوك العاملة في الكويت على خصم الأوراق التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى توفير سيولة نقدية لدى هذه البنوك وبالتالي التخفيف من مخاطر السيولة ومخاطر عدم المقدرة على الوفاء بالتزاماتها التي قد تحصل بسبب عدم التزام المقترضين لديها بالسداد بسبب الظروف الاقتصادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، لذلك فإن تقليل سعر إعادة الخصم يساعد البنوك في التخفيف من تشدها في منح الائتمان.

مناقشة الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان".

للإجابة عن هذه الفرضية تم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة إذ يتضح من الجدول (16/4) أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (0.318) بمستوى دلالة (0.75) وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة التي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن قيام البنك المركزي الكويتي بعدم إصدار شهادات الإيداع كان له أثر على قيام البنوك بمنح التسهيلات الائتمانية والتخفيف من تشدها وذلك من خلال توجيه البنوك لاستثمار السيولة المتوفرة لديها في مجالات أخرى التي من أهمها منح الائتمان.

مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان".

للإجابة عن هذه الفرضية تم إجراء اختبار (ت) إذ تبين من الجدول (17/4) أن قيمة الإحصائي (ت) بلغت (0.319) بمستوى دلالة (0.00) وهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقيام البنك المركزي الكويتي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان. ويمكن تفسير ذلك من خلال أن عملية تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي تؤدي إلى التخفيف من مخاطر السيولة لدى البنوك من خلال توفير سيولة أكبر لديها يمكنها من استثمارها في منح التسهيلات الائتمانية الذي يساعد البنوك التجارية على التخفيف من تشدها في منح الائتمان.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة موسى (2002) التي أظهرت نتائجها أن تطور أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي وإبراز هذه الأدوات التي يستخدمها في إدارة وتنفيذ سياسة النقدية تتمثل في عمليات السوق المفتوحة وبشكل خاص شهادات الإيداع الصادرة عنه وكذلك عمليات إعادة الشراء ونافذة الإيداع لليلة واحدة إلى جانب أدوات سعر إعادة الخصم والاحتياطي النقدي الإلزامي.

يلاحظ انه بالرغم من قبول معظم الفرضيات البديلة التي تنص على وجود أثر ذي دلالة إحصائية على نجاح سياسات البنك المركزي الكويتي في التخفيف من تشدد البنوك التجارية في إعطاء الائتمان المصرفي إلا أنه في جميع الحالات كان الوسط الحسابي لكل مجموعة من الأسئلة قريبا نسبيا من درجة الحياد، مما يدل على أن درجة نجاح هذه الإجراءات كان محدودا، وعليه فإن على البنك المركزي أن ينتبه إلى هذا الأمر وأن يقوم بمراجعة مدى جدوى السياسات التي تبناها وإمكانية تعديلها إذا لزم الأمر.

2-5 التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بما يلي:

- 1- ضرورة تعامل البنوك التجارية الكويتية مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة كالأزمة المالية العالمية بما يكفل قيام هذه البنوك بدورها في دعم الاقتصاد من خلال منح الائتمان اعتماداً على الجدارة الائتمانية لعملائها وعدم التشدد غير المبرر في منح الائتمان.
- 2- أن يستمر البنك المركزي الكويتي باتباع منهج التعديلات على ما يصدره من تعديل للتعليمات التي تتعلق بالائتمان وبما يتوافق مع مستجدات الظروف الاقتصادية وذلك بهدف التخفيف من تأثير الأزمة المالية على أداء البنوك التجارية الكويتية وخاصة فيما يتعلق بمنح الائتمان.
- 3- أن يقوم البنك المركزي الكويتي بدراسة أسباب رفض البنوك التجارية الكويتية لطلبات التسهيلات المصرح بها من قبل تلك البنوك بهدف الوصول إلى نقاط الاتفاق لإيجاد حلول تكفل التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.
- 4- تفعيل البنك المركزي الكويتي لأدوات السياسة النقدية وبما يكفل عدم لجوء البنوك التجارية الكويتية مستقبلاً لتوظيف السيولة النقدية الفائضة لديها من خلال هذه الوسائل الأمر الذي يعزز من توجه البنوك في منح الائتمان.
- 5- العمل على دراسة أسباب محدودية نجاح سياسات البنك المركزي في حث البنوك التجارية الكويتية على الائتمان المصرفي بشكل كافٍ وملموس.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، محمد نبيل (1997). رقابة البنك المركزي على الجهاز المصرفي، اتحاد المصارف العربية، بحث مقدم إلى ندوة الرقابة والتفتيش في المصارف المركزية، بيروت.
- أبو عبيد، جمال (2003). القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية، جامعة عمان العربية، عمان الأردن.
- الأحول، خليل (2009). عدوى أم اعتمادية حالة أسواق دول الخليج العربي والأردني، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ، (1999). إدارة الائتمان، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية وجامعة العلوم التطبيقية، عمان.
- أيوب، توفيق إبراهيم (2002). مفهوم وأنواع المخالفات ومسؤولية الإبلاغ عنها، ورقة عمل قدمت في ندوة مسؤولية مدققي حسابات المصارف والمؤسسات المالية تجاه الهيئات الرقابية المصرفية، بيروت.
- البنك التجاري الكويتي، التقرير السنوي، 2010.
- بنك الكويت المركزي (2011) بنك الكويت المركزي، قسم العلاقات العامة، مطبعة بنك الكويت المركزي، الكويت.
- التميمي، ارشد فؤاد (2009). أزمة Subprime للرهن العقاري وأثرها في أداء بورصة عمان للأوراق المالية، ورقة عمل، جامعة الإسراء الخاصة، عمان، الأردن.

- جنبا، سعد الله (1995). أثر الرقابة المالية الاقتصادية على أرباح المنشأة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب.
- جوايرة، وفاء (2008) إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- حزوري، نعيم (2006). التخطيط والرقابة في المشروع، منشورات جامعة حلب.
- حسين، وجدي (2002). اقتصاديات النقود والبنوك، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر.
- الحسيني، فلاح وآخرون (2000). إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
- حماد، طارق عبد العال (2007). "حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف"، الدار الجامعية، القاهرة.
- حناوي، محمد صالح وآخرون (2000). المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- خلف، ياسين (2010). محددات تكلفة السيولة في الأسواق الناشئة وأثر أزمة الائتمان العالمية عليها -دراسة تحليلية للشركات المدرجة في بورصة عمان للفترة (2003-2008)-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- الدغيم، عبد العزيز، الأمين، ماهر (2006). انجرو، إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28، عدد (3)، ص ص 32-62.

- رسن، سالم عبد الحسن (2009)، الأزمة المالية الراهنة تضع الاقتصاد العالمي أمام أزمة ركود تضخمي طويل الأجل، جامعة القادسية/العراق، ورقة عمل في المؤتمر العلمي السادس، جامعة فيلادلفيا -الأردن.
- رمضان، زياد (1990) إدارة الأعمال البنكية دراسة تطبيقية على الأردن، المكتبة الوطنية، عمان.
- الزبيدي، حمزة محمود (2002). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مكتبة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن.
- الزعبي، فايز، وعبيدات، محمد (2007). أساسيات الإدارة الحديثة، دار المستقبل والتوزيع، عمان الأردن.
- زبيدي، جمال (1996). أساسيات التسهيلات المصرفية، إدارة الشؤون الإدارية، البنك العربي، عمان، الأردن.
- سعيد، بنان (2006) تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة حالتي البنك الإسلامي وبنك البركة الإسلامية للفترة (1992-2003)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- سفير، فائق (2000). محاسبة البنوك، عمان، دار المسيرة، الطبعة الأولى.
- السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار (2004). النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الحامد، عمان.
- السيسي، صلاح الدين حسن (1999). الأسواق المالية وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، مجلة التجارة والصناعة، دبي سبتمبر، المجلد 24، العدد 284.
- الشمري، ناظم محمد (1989) النقود والبنوك، وزارة التعليم العالي، الموصل، 1989.

- الشمري، ناظم محمد (2007). النقود والمصارف والنظرية النقدية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.
- الطاهر، عبد الله والخليل، موفق (2002). النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مجلة جامعة مؤتة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج1، عدد2، جامعة مؤتة، الكرك، ص ص 32-47.
- الطراد، إسماعيل (2004). علاقة البنوك الإسلامية في الأردن بالبنك المركزي الأردني.
- عباد، كمال (2006). علاقة البنك المركزي الأردني بالبنوك الإسلامية في الأردن، مجلة البنوك، مج 2، عدد 3، ص ص 22-52.
- علبى، عبد المؤمن (2004). الرقابة الخارجية الشاملة كأداة لمتابعة وتقويم الأداء، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، نيسان 2004.
- فرحان، حسن ثابت (2009) أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، مجلة كلية التجارة و الاقتصاد - جامعة صنعاء، المجلد 3، العدد، 9، ص ص (22-44).
- فلوح، صافي (1993). محاسبة المنشآت المالية، الطبعة الرابعة، منشورات جامعة دمشق.
- قويدر، مي علي (2008). أثر السياسة النقدية على حجم الائتمان المصرفي لدى البنوك التجارية الكبيرة والصغيرة في الأردن (1993-2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- كلبونة، أحمد يوسف (2008). دور الحاكمية المؤسسية في تحسين ممارسات المصارف الأردنية: وفق دليل الحاكمية الصادر عن البنك المركزي الأردني للعام (2007).
- أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
- اللوزي، سليمان وزويلف، مهدي والطراونة، مدحت (2007) إدارة البنوك، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.
- المختار، إبراهيم (1993). التمويل المصرفي منهاج لاتخاذ القرارات، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- مطر، انطوان (1986). المدقق الداخلي والخارجي، بحث مقدم إلى دورة تدريبية في موضوع التدقيق والرقابة الداخلية في المصارف، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- مطر، محمد وعبد الناصر، نور والقشي، ظاهر (2009) العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية المؤتمر العلمي الثالث " الأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها على اقتصاديات الدول " التحديات والآفاق المستقبلية"، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن 28-29/4/2009.
- موسى، نبيه (2002). دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية، دمشق.
- النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2010.
- نور، عبد الناصر والقشي، ظاهر والحسن، زيد (2009) تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات-الفرص-الآفاق"، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة الزرقاء الأهلية (مؤتمر محكم)، الزرقاء، الأردن.

- الهندي، عدنان (2008). **العلاقة بين الرقابة والتدقيق الداخلي والخارجي**، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
- الوادي، محمود حسين (2009) **الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية**، **مجلة جامعة الزرقاء الأهلية - الأردن**، مج 3، عدد 1، ص ص 9-35.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Baum, C, Caglayan, M, and Ozkan, N (2006). **The Role of Uncertainty in the Transmission of Monetary Policy Effects on Bank Lending**. Prentice Hall, New York.
- Boder, T, Sab, R, and Khachatryan, H (2006). **The Monetary Transmission Mechanism in Jordan**. IMF, Working Paper WP 0648.
- Chen, S, and Poon, S. (2008). " **International Stock Market Liquidity and Financial Crisis**", Working Paper, University of Manchester.
- Hubbard, R. G, (2005) **Money the Financial System And The Economy**, Second Edition California – Wesley publishing Company.
- Madura, J,(1995) **Financial Markets and Institutions**, third Edition, New York: west publishing.
- Mondaca B. G (2009). "**Monitoring Liquidity Provisions, And Financial Crises**", Working Paper 14656.NY.
- Rogoff, K, S. & Reinhart, C. M. (2009). "**The Aftermath Of Financial Crises**" National Bureau Of Economic Research , Cambridge.
- Russel, A.G; De Paula, F.C, and Smith, A.C. (1998). **Internal Control and Audit**, London: Pitman.
- Wang, K., and Less, Y. (2009). "The Stock Market Spill over Channel in the 1997 Asian Financial Crisis", **International Research Journal of Finance and Economics**.(1),PP.105-133.

الملحق (1)

استبانة المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة موظف البنك المحترم

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " أثر إجراءات البنك المركزي الكويتي الوقائية في

التخفيف من تشدد البنوك التجارية الكويتية في منح الائتمان " وتهدف هذه الدراسة إلى

معرفة مدى تأثير الأساليب التي اتبعتها البنك المركزي الكويتي للتخفيف من تشدد البنوك

التجارية في منح الائتمان.

أرجو التكرم بالإجابة على فقرات استبانة المقابلة بحسب ما ترونه مناسباً علماً بأن

النتائج التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسريته تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث

العلمي.

راجيا منكم إيلاء الموضوع الأهمية، شاكرا لكم حسن تعاونكم.

الباحث

عامر العازمي

أولاً : المعلومات الأساسية :

1. الجنس:

ذكور أنثى

2. العمر:

25-20 سنة 30-26 سنة
 40-31 سنة 41 سنة فأكثر

3. المؤهل العلمي :

ثانوية عامه دبلوم متوسط
 دبلوم عالي بكالوريوس
 ماجستير دكتوراه

4. عدد سنوات الخبرة في مجال الائتمان :

5-1 سنوات 10-6 سنوات
 15-11 سنة 16 سنة فأكثر

5. المركز الوظيفي :

موظف رئيس فريق
 مدير مركز مدير أداره
 أداره عليا

ثانيا : يرجى وضع علامة (X) في المكان الذي يعبر عن رأيك لكل فقره من الفقرات التالية :

الرقم	الجملة	أوافق بشده	أوافق	أوافق نسبيا	لا أوافق بشده	لا أوافق
المحور الأول : إجراءات تصنيف التسهيلات الائتمانية :						
1	ساعدت التعديلات التي أجراها البنك المركزي الكويتي على تعليمات تصنيف التسهيلات في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.					
2	ان تخفيض نسبة الدفعة اللازمة لإجراء الجدولة الأولى للتسهيلات غير العاملة من 10% إلى 5% ساهمت في عدم تشدد البنوك في منح الائتمان.					
3	ان سماح البنك المركزي للبنوك بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة بما لا يزيد عن 25% من رصيد التسهيلات القائمة للعميل الذي تم تصنيف تسهيلاته ضمن الديون تحت المراقبة والذي كان يمنع سابقا منحه تسهيلات خفف من تشدد البنوك في منح الائتمان .					
4	رفع نسبة الضمان المقبول لأغراض إعداد مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية غير العاملة من 75% إلى 80% من القيمة التقديرية للعقار المرهون ومن 75% إلى 85% من القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة و 75% من القيمة السوقية للأسهم غير المدرجة ضمن المؤشر الرئيسي للسوق المالي(والتي لم تكن تؤخذ بالاعتبار) ، ساهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان .					
5	قيام البنك المركزي بتخفيض الحد الأدنى لعدد مرات دوران الجاري مدين من 4 دورات إلى دورتين ساهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان .					
المحور الثاني :تعليمات السيولة القانونية :						
6	قيام البنك المركزي بتعديل تعليمات السيولة القانونية اعتبارا من 2009/1/6 وتمديد هذه					

					التعديلات حتى 2011/12/31 كان له اثر في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان .
7					ان تخفيض البنك المركزي للوزن الترجيحي لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي بقي على استحقاقها اقل من شهر من 100% إلى 75% ساهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان .
8					ان تخفيض البنك المركزي للوزن الترجيحي لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي بقي على استحقاقها من شهر إلى (6) أشهر إلى 65% ساهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان
9					ان تخفيض البنك المركزي للوزن الترجيحي لودائع البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي بقي على استحقاقها أكثر من (6) أشهر إلى سنه من 100% إلى 50% ساهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان .
المحور الثالث : تخفيض سعر إعادة الخصم.					
10					إصدار البنك المركزي لتعليمات جديدة تتعلق بسعر إعادة الخصم ساهم في مساعدة البنوك في التخفيف من التشدد في منح الائتمان .
11					سعر إعادة الخصم هو سعر فائدة يتقاضاه البنك المركزي لقاء خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية وبذلك يستطيع التأثير على كمية الائتمان الذي تقدمه هذه البنوك لمن يطلبه .
12					إن تقليل سعر إعادة الخصم يساعد البنوك في التخفيف من تشدها في منح الائتمان .
13					غالباً ما يزيد البنك المركزي من سعر خصم الأوراق المالية في أثناء فترات التضخم الاقتصادي ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق في أثناء فترات الركود والانكماش الاقتصادي بهدف زيادة مقدرة البنوك على منح الائتمان البنكي
14					إن عملية تخفيض سعر إعادة الخصم يؤدي إلى تحفيز البنوك على عمليات خصم الأوراق التجارية وإعادة خصمها لدى البنك المركزي، الأمر الذي

					يؤدي إلى توفير سيوله نقدية لدى هذه البنوك وبالتالي التخفيف من مخاطر السيولة ومخاطر عدم المقدرة على الوفاء بالتزاماتها الذي قد يحصل بسبب عدم التزام المقترضين لديها بالسداد بسبب الظروف الاقتصادية الناجمة.
المحور الرابع : التوقف عن إصدار شهادات الإيداع.					
					15 إن قيام البنك المركزي بعدم إصدار شهادات الإيداع كان له أثر على قيام البنوك بمنح التسهيلات الائتمانية والتخفيف من تشددها وذلك من خلال توجيه البنوك لاستثمار السيولة المتوفرة لديها في مجالات أخرى والتي من أهمها منح الائتمان.
					16 إن تطور أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي وأبرز هذه الأدوات التي يستخدمها في إدارة وتنفيذ سياسته النقدية تتمثل في عمليات السوق المفتوحة وبشكل خاص شهادات الإيداع الصادرة عنه كان له أثر على قيام البنوك بمنح التسهيلات الائتمانية.
					17 إن شهادات الإيداع بالدينار أداة فعالة على سحب الاحتياطي الفائض للبنوك التجارية، وأن البنوك التجارية تلجأ لزيادة ودائعها لدى البنك المركزي بحيث تزيد من الاحتياطي الإلزامي (الاحتياطي الفائض) مما يساعد من تشددها في منح الائتمان.
المحور الخامس : تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للخصم :					
					18 إن تعليمات البنك المركزي التي يطلب فيها من البنوك التصريح له شهريا عن عدد و حجم طلبات التسهيلات التي يتم رفضها والأسباب الداعية للرفض ساهم في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان.
					19 التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي بتاريخ 2009/4/2 والتي تم الطلب فيها من البنوك تزويد البنك المركزي بشكل شهري واعتبارا من شهر 2009/1 بعدد الطلبات المقدمة من العملاء للحصول على تسهيلات ائتمانية مباشرة وحجمها

					بالدينار الأردني ساهمت في التخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان .
				20	ان عملية تخفيض نسبة الاحتياطي تؤدي إلى التخفيف من مخاطر السيولة لدى البنوك من خلال توفير سيولة أكبر لديها يمكنها من استثمارها في منح التسهيلات الائتمانية الأمر الذي يساعد البنوك على التخفيف من تشدها في منح الائتمان.
				21	نسبة الاحتياطي الإلزامي هي النسبة المقررة على الوعاء الخاضع لمتطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي ، علما بان الوعاء الخاضع لمتطلبات الاحتياطي هو جميع ودائع العملاء بالدينار وبالعملات الاجنبيه وزيادته تساهم في تخفيف تشدد البنوك في منح الائتمان.
				22	ساهمت التعليمات الصادرة من البنك المركزي والمتعلقة بمطالبة البنوك بالإفصاح للبنك المركزي عن نسبة الاحتياطي الإلزامي للخصم ساهم في التخفيف من عدد قرارات الاعتذار عن منح التسهيلات من قبل البنوك.

ثالثاً: الأسئلة المفتوحة:

من وجهة نظرك الشخصية أرجو الإجابة عما يلي:

1- ما أسباب تشدد البنوك في منح الائتمان خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008)؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2- ما الأساليب الأخرى التي كان يمكن للبنك المركزي الكويتي الوقائية أن يتبعها للتخفيف من تشدد البنوك في منح الائتمان خلال فترة الأزمة المالية العالمية (2008)؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الباحث

عامر العازمي